اليمن

وزارة الخارجية الأمريكية

تقرير خاص باليمن حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2007 الصادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل يوم ثلاثاء الموافق 11 مارس 2008

اليمن جمهورية يبلغ عدد سكانها أكثر من 21 مليون نسمة ، ينص قانونها على انتخاب الر يس من قبل الشعب من بين مرشد ن اثنين على الأقل يزكيهما البرلمار . أعاد المواطنون في شهر سبتمبر من عام 2006 انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح لولايةٍ ثانية مدتها سب ة أعوام في انتخابات مفتوحة وتنافسية بشكلٍ عا ، صاحبها العديد من المشاكل في عملية لاقتراع وتس خير موار د الدولة لمصلحة الحزب الحاك . حكم صالح البلاد منذ عام 978 . يقوم رئيس الدولة بتعين رئيس مجلس الوزراء وهو رئيس الحكوم . كما يقوم رئيس مجلس الوزراء وبالتشاور مع رئيس الدولة بتسمية الحكومة وتعين أعضاء مجلس الوزرا . وبالرغم من وجود نظام التعدّدية الحز يّة، إلا نّ المؤتمر الشعبي العام يهيمن على الحكوم . بينما حافظت السلطات المدنية ، بشكل عام على التحكم الفعال بق ات الأمن، وُجد هناك قليل من الحالات تصرفت فيها عناصر من قوات الأمني بمنأى عن سلطة الحكوم .

استخدمت الحكومة القوة المفرطة خلال الجولة الثالثة من النزاع التي امتدت من شهر يناير د ى شهر يونيو والذي بدأ في عام 2004 في محاولةٍ منها لقمع المتمردين الحوثيين في محافظة صعد . على الرغم من عدم وجود تقديرات موثوقة حول عدد المتمردين والمدنيين الذين قتلوا في نهاية العام قُدرَ عدد القتلى من الجنود بحوالي 700 ى 1.000 بينما قدرت الإصابات بأكثر من 5.000 .

جدت مشاكل كبيرة في مجال حقوق الإنسار . دَ ت هناك قيود على قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم بسبب الفساد والتزوير في سجلات الناخبين والضعف الإداري . ا ت تقارير بقيام القوات الحكومية بعمليات قتل تعسفية وغير قانو نية، كما وُجد التعذيب و ظروف السيئة في بعض السجور . ولقد مثّلت فترات الحجز المطوّلة قبل المحاكمة والفساد المستشري والضعف القضائي مشاكل أخرى أيض . زد ت عمليات الاعتقال التعسفي و لحجز خلال العا ، خاصة للأفراد الذين يشتبه صلتهم بحركة الحوثي، والذين اق وا بالقوة من صعدة

وسجنوا في محافظات مجاور . ز ادت القيود وبشكل كبير على حر ة التعبير والصـــحافة والتجمّع السلمي . وانتشر التم ز ضد المرأة، كما انتشرت عمالة الأطفال وا ٔ تجار بهـ .

حترام حقوق الإنسان

القسم ا : حترام كرامة الإنسان : بما في ذلك تحرره من :

- لحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة

أفادت تقار ر باقتراف الحكومة عمليات قتل تعسفية وغير قانونية خلال العا . لم يُعرف عن قيام الحكومة أو أطرافها بارتكاب عمليات قتل ذات دوافع سياسية؛ لكن أفادت تقارير بـــأن قوات الأمن قتلت أو أصابت مشتبه بهم خلال عمليـــات الاعتقـــال والمظـــاهرات العامـــة، والأعمال التي بدت ذات دوافع سياسي .

و جد محمد أحمد القاضي ميتاً في قسم شرطة بلاد التام في محافظة ريمه 22 مايو . أفـــادت منظمة محلية معنية حقوق الإنسان ب ن القاضي كان يعاني من مشاكل في القلب و أن السلطة رفضت ، وفق الادعاءات ، أن تُقدم له ا عناية ا طبي عتقلت السلطات القاضي في 21 براير لعدم تمكنه من دفع الزكاة الضريبة الدينية الخيري) لحكومة وفق الادعاءات . أفادت وزارة الداخلية بأن القاضي قد حظي الرعاية الطبية المناسبة خلال احتجاز في السجن، إلا نـــه وفي بسبب سكتةٍ قلبي . وسترسل التقارير الطبية الخاصة بالقاضي إلى أسرته فـــي نهايـــة العا .

و جد محمد الش عيبي ميتاً في مركز اعتقال غير قانوني تابع مؤسسة حكومية صنعاء في 6 يوليو . ووفقاً لمنظمة محلية لحقوق الإنسان ، فقد تم اعتقال الش بي قبل يوم واحد بـــدعوى تهمة بيع البضائع بشكل غير قانو ي في الشوارع، وأنه تل بينما كان يقاوم الاعتقال . لم يتم جر اء أي تحقيق في القضية بحلول نهاية العا .

داهمت القوات الحكومية خلال مواجهات في 8 غسطس منزلاً وقتلـــت أربعـــة أشـــخاص بدعوى ض هم في هجوم مأرب الانتحاري في 2 يوليو اشتكت جماعات معنيـــة بحقـــوق الإنسان عـ م رفع دعوى ضد المشتبه بهم و كذا عدم محاكمته .. لم تقم الســـلطات بـ إجراء تحقيق بحول نهاية العا .

داهمت قوات الأمن في شهر ديسمبر عام 2006 ، وعملاً منها بادعاءات الإرهاب، منـــزل أحد الأشخاص الذين يشتبه ب نت ائهم إلى منظمة القاعدة الإرهابي ، واعتقلته كما قتلت شـــقيقاً

له خلال العملي . و تم سجن والده وشقيقاً آخراً له لمدة أسبوع بعد الحاد . . بلغت الأسرة إحدى منظ ات حقوق الإنسان . ن عملية القتل إلا أنها لم تقم بد تاب ة القضية بعد ذلك . وعقدت السلطات صفقة مع الأسرة؛ ولم يتم جر اء أي تحقيق بحلول نهاية العا .

ارتكبت قوات ا من وعلى غرار العام الماضي عمليات قتلٍ خلال المظاهرات . قتلت ق ات الأمن سبعة أشخاص على الأقل واعتقلت وجرحت المئات خلال الاحتجا ات التي حدثت بين شه ي أغسطس ، سبتمبر في المحافظات الجنوبي .

أفادت منظمة محلية لحقوق الإنسان عن وفاه المعتقل هاشم عبد الله يحيى حد ر البالغ من العمر 25 عام في السجن المركزي صنعاء في 30 سبتمبر . تم اعتقال حجر في 7 ونيو بدعوى صلته بالمتمردين الحوثيين خلال صراع صعد . ادعت أسرة حجر بأنه لم يحظ بالرعاية الصحية الكافية بالرغم من معاناته من مشاكل صحية خطير . أنكرت وزارة الداخلية هذه مز عم ، مدعية أن حجر قد حظي الرعاية الطبية الكافية ، أنه قد تم نق ه إلى مستشفى الثورة صنعاء، حيث وفي هناك . تم إجراء تحقيق حول وفا حجر في نهاية العا .

لم تطرأ أي مستجدات في عام 2006 على قضايا القتل التاليـ قضية الصحفي عابد الـ سيلي، والذي كان يعمل لدى جريدة النهار الأسبوعي ؛ وفي قضايا قتل حدثت في محافظات الجوف ولحج وذمار خلال الانتخابات الرئاسية و المجالس المحلية؛ وقضية قتل الضابط محمد سعيد عبد خلال الاحتجاز .

أفادت تقارير حدوث عمليات قتل بسبب الاستعمال المفرط للقوة في النزاع الداخلي مع المتمردين حوثيين في محافظة صعدة راجع القسم ا . الفقر ز).

أفضى العنف القبلي إلى عدد من أعمال القتل ، الانتهاكات حيث ظلت قدرة الحكومة على السيطرة على العناصر القبليّة محدود . تم حلّ النزاعات القبليّة طويلة الأمد عبر وساط ت تدعمها الحكومة عبر ممثلين غير حكوميّين في العديد من الحالات .

استمرّت حوادث إطلاق الأعيرة النارية القاتلة والعنف خلال العا . وفي معظم الحالات، كان من المستحيل تحديد الجاني أو الدافع حيث لم يتبنّ أحد المسؤوليّ . ربما كان وراء بعض حالات إطلاق النار القاتلة والعنف دوافع جنائية أو دينيّة أو سياسيّة، إلاّ أنّ حوادث أخرى كانت مرتبطة بخلافات على أر ضٍ أو ثا ت قبليّ .

أفادت الصحافة في 1 مايو، ي القاعدة مسؤولية ، قتل ا عقيد علي ص يلة مساعد مدير البحث الجنائي في محافظة مأرب في 29 مارس .

قُتل ثمانية سياح أسبان ومواط ن يمن ن في 2 يوليو كما صيب ثمان ة آخرون في هجـــوم قرب عرش بلقيس في محافظة مأرب . أفادت تقارير حول مسؤولية القاعدة عن الهجوم؛ وقد استمرت التحقيقات بحلول نهاية العا .

تلوّثت البلد بفعل الألغام والمعدات الحربية التي لم ، فجر بعد جراء العديد من صـــراعات منها الحرب في الشمال بين الجمهوريين وال لكيين بين عـــ ي 1962 و 1975 وحـــرب الاستقلال في الجنوب بين ع ي 1963 و 1967 والحرب ضد عصابات الجناح اليساري بين ع ي 1970 و 1983 وحرب الانفصال عام 994| . زُرعت معظـــم الألغـــام فـــي المناطق الحدودية بين شمال وجنوب اليمن وفي المحافظات الجنوبي .

تم الإفادة في شهر أبر يل عن حادثتين استخدمت فيهما ألغام مضادة للأفراد منها ألغام مضادة ا دبابات و ألغام يتم تفجيرها عن بُعد وذلك خلال صراع الدائر بين القوات الحكومية وقوات التمرد بقيادة عبد الملك الحوثي في محافظة صعدة الشماليـ . أفادت تقارير ن نقل ما لا يقل عن 60 شخصاً مذ ، ع كريين إلى المستشفيات جراء تعرض هم لإصابات ناجمة عن انفجار ألغام في صعد .

أفاد المركز اليمني لنزع الألغام بوقوع 18 ضحية من ضحايا بقايا لغام ، متفجـ ات الحرب في نهاية العام منه 12 حالة و اة و 3 حالات إصـ . . وقعت على الأقل 19 ضـــحية مـــن ضحايا بقايا ألغام ومتفجـ ات الحرب في عام 2006 منها 7 حـــالات وفـ اة و 12 حالـــة إصاب .

صادقت الحكومة على معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد ، تبنت برنامجاً وطنيـــاً لنـــزع الألغام في عام 988| . أفاد لمركز اليمني لنزع الألغام بعدم نزع الألغام من حوالي 215 كيلومتر مربع من الأراضي في نهاية العا .

ب . ا ختفاء

لم يتمّ الإفادة عن حوادث اختفاء ذات دوافع سياسيّة إلاّ أنّ بعض التقارير خلال العام أفادت عن وجود حوادث اختطاف قبليّة ترتكب بطريقة تقليدية للفت انتباه الحكومة إلى معانـــاة أو قضية معيّن .

٤ . التعذيب والمعاملة أو العقوبات القاسية واللا نسانية والمُهينة

يحظّر القانون مثل هذه الممارسات؛ إلا أنه ووفقاً لمنظمات غير حكومية معنية حقوق الإنسان ومعتقلين سابقين، قامت السلطات بتعذيب و ساءة معاملة أفراد رهن الاحتجاز خلال العام، أنكر جهاز الأمن السياسي، وهو جهاز أ ي يقوم رفع التقارير إلى لرئيس، . دوث تعذيب في منش ته وأشار إلى ه يتوجب على الضباط الذين يلتحقون بجهاز الأمن السياسي أن يوقّعوا . ى وثيقة داخلية خاصة بجهاز الأمن السياسي تقر بن التعذيب غير قانوني وفقاً لقوانين ودستور الـ لاد وأن من يعذّب السجناء سيعاقب وفقاً لقانون .

أفادت تق رير عن استخدام ضباط وزارة الداخلية القوة أثناء الاستجواب ، خاصة ضد الأشخاص الـ عتقلين على ذمة جرائم عنف . بالرغم من أنّ قانون العقوبات يجيز بتر الأعض ء والتعذيب الجسدي كالجلد مثلاً عند ارتكاب بعض الجرائم والذي تعتبره الحكومة متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية (القانون الإسلامي). لم ترد أي تقارير عن أعمال بتر أو جلد خلال العا .

لـ ت مصادر حكومية أخرى حدوث أعمال تعذيب؛ إلا أنها أدعت أن التعذيب لم كن سياسة رسمية .

فا ت وزارة حقوق الإنسان أنها وخلال العام تلقت شكوى واحدة حول مزاعم تعذيب شايف الحيمي من قبل جهاز الأمن قومي وإدارة البحث الجنائي . تابعت وزارة حقوق الإنسان طوال العام حالات تعذيب أفادت عنها الصحافة و تم رسـالها إلى الوزارة من قبل منظمات غير حكومية .

داهم ضباط في جهاز الأمن قومي ووفقاً بعض مزاعم منزل شايف الحيمي في 24 يناير و عتقلوه بالقوة بدعوى السرقة و نتحال شخصية ضابط في جهاز الأمن قو ي . دعى الحيمي قيام السلطات بـعد به خلال احتجازه في السجن لمدة شهر واحد، وكذا إصابة يده اليمنى بالشلل . تهمت منظمات حقوق إنسان السلطات باختلاق التهمة الثانية لإشراك جهاز الأمن ا ي بصورة قانونية ، لأن جهاز الأمن القومي لا يتمتع بأي سلطة قانونية على قضايا السر ات . ولت المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات هو) وهي منظمة غير حكومية ، قضية الحيمي حتى تم إخلاء سبيله في شهر مارس عقد الحيمي مؤتمراً صحفياً في 23 أبريل عرض خلاله آثار جسدية تعرضه للتعذيب . امت السلطات بإعادة عتقال الحيمي بعد بضعة أيام من انعقاد المؤتمر الصحفي . تثبت جهاز الأمن ا ي بدعوى

أن الحيمي ارتكب جرائم خلال تنكّره بزي ضابط جهاز الأمن السياسي. ووفقاً لجهاز الأمن القومي قام الحيمي بإحداث تلك الآثار على جسده بعد أن أقرّ شريكٌ له في الجريمة بذنبهم. تم إطلاق سراح الحيمي في شهر أكتوبر من حجز جهاز الأمن السياسي لأسباب صحية، وفي نهاية العام كان ينتظر المحاكمة في محكمة جنائية متخصصة تابعة لوزارة العدل حول التهم الموجّهة إليه.

أفادت منظمات معنية بحقوق الإنسان أن التعذيب ظل مشكلة قائمة في سجون جهاز الأمن السياسي خلال العام، والتي لم تخضع بشكل منهجي لمراقبة الأجهزة الحكومية الأخرى، إلا أن جهاز الأمن السياسي أنكر هذا الادعاء. أشارت تقارير موثوقة إلى أن الأشكال الأولية لسوء المعاملة في سجون جهاز الأمن السياسي شملت الحرمان من النوم والحبس الانفرادي.

أفادت تقارير عن استخدام إدارة البحث الجنائي التابعة لوزارة الداخليّة التعذيب وبشكلٍ روتيني لانتزاع الاعترافات. ادعى محامو دفاع وبعض منظمات غير حكومية أن معظم الاعترافات المقدّمة كدليل ضد المدعى عليهم في المحاكم الجنائية قد تم انتزاعها عن طريق التعذيب. أنكرت وزارة الداخلية استخدامها لتعذيب كسياسة خلال العام. قامت وزارة الداخلية، بالاشتراك مع وزارة حقوق الإنسان خلال العام برامج للتوعية وورش عمل لموظفيها ضد التعذيب. أكدت منظمات محلية غير حكومية أنه في العديد من حالات سوء المعاملة في السجون التي حيلت إلى مكتب نائب العام للمحاكم، تم تهديد أصحاب الشكاوى والذين قرروا عدم متابعة قضاياهم. أنكرت مصادر حكومية هذا الادعاء.

أفادت وزارة حقوق الإنسان في تقريرها إلى مجلس الوزراء حول زياراتها إلى السجون في 6 يونيو عن قضية محمد صالح العماري. تم احتجاز العماري من قبل إدارة الأمن لمدة سبعة أشهر في سجن المركزي رداع في محافظة البيضاء لدعوى متعلقة عن الكشف عن معلومات حول جريمة قتل. أفاد العماري أنه تعرض للتعذيب خلال الاحتجاز.

أفادت تقارير عن قيام قوّات الأمن بضرب السجناء والمحتجزين في السجون خلال العام. على سبيل المثال، وفقاً منظمة محلية غير حكومية رائد، تعرّض **عظيم** حسن عبد الله الصبي للضرب أثناء اعتقاله بتهمة السرقة في 14 مايو. تم نقله إلى مركز إعادة تأهيل في 15 مايو وهو يعاني من جروح لا تزال ظاهرة جراء الضرب. تم استدعاء الضابط المتّهم بضرب الصبي، ويدعى جمال عبد الله ناصر المغرب، إلى المحكمة. وكانت قضيته جارية بحلول نهاية العام. تم إطلاق سراح الصبي من مركز إعادة التأهيل 3 ديسمبر، لا زالت قضيته سارية بحلول نهاية العام.

أنهى 25 معتقلاً في سجن إدارة بحث الجنائي في 23 و 24 مايو إضراباً عن الطعام ستمر أسبوعاً كاملاً . أفاد موقع نيوز يمن الإخباري بأن المضربون قالوا أنهم سيقاضون إدارة بحث الجنائي جراء لخسائر المادية والتعقيدات النفسية التي لحقت بهم في السجن بسبب سوء المعامل . تم احتجاز المعتقلين في شهر يونيو 2006 واعتقلهم دون محاكمة أو توجيه اتهام إلى . . تم إطلاق سراح أربعة من المعتقلين ، ما ظل الآخرون رهن الاحتجاز القضائي بحلول نهاية العام .

أوضاع السجون ومراكز الحجز

أفاد مراقبون دوليون ومحليون أنّ أوضاع السجون ظلت سيّئة ولم تستوف المعايير المعترف بها دولياً . تم منح وزارة حقوق الإنسان وعدداً من منظمات غير الحكومية مجالاً محدوداً للدخول إلى سجون وزارة الداخلية . أفاد مراقبون مستقلّون معنيون بحقوق الإنسان قيام الحكومة بالحد وبشكل كبير من الدخول إلى سجون جهاز الأمن السياسي . وأنكر جهاز الأمن السياسي هذا الادعاء خلال العام .

كانت العديد من السجون ، وخاصة في المناطق الريفيّة، مكتظّة وذات أوضاع صحية سيّئة نقصها الغذاء والعناية الصحّية الملائمين . وفي بعض الحالات، عملت سلطات السجون على أخذ الرشاوى من السجناء مقابل حصولهم على امتيازات كما رفضت إطلاق سراح السجناء الذين أنهوا أحكامهم القضائية وذلك حتى دفع أحد أقارب السجناء لهم المال .

الرغم من احتجاز النساء في سجنٍ منفصلة عن الرجال، والتساوي في الأوضاع السيئة للسجون على حدٍ سواء، إلا أن أوضاع سجون الرجال والنساء اختلفت في بعض النواحي . وبحسب العرف فإنّ من الأرجّح بقاء الأطفال الصغار والأطفال الذين يودون في السجون مع أمّهاتهم . تفرض التقاليد المحلّية على الأقرباء الذكور للسجينات تدبير أمر إطلاق سراحهن؛ إلاّ أنه كان يتم حجز السجينات وبشكل منتظم حتى بعد انتهاء مدة أحكامهن القضائية وذلك لأنّ أقاربهن الذكور كانوا يرفضون السماح بإطلاق سراحهن بسبب العار الذي ألحقه سلوكهن .

تم حجز الأطفال مع البالغين في بعض السجون الريفية والنسائية ، كما تم حجز المعتقلين قبل محاكمتهم مع السجناء المدانين . حجز المعتقلين السياسيّين والأمنيّين وبشكلٍ عام في منشآت منفصلة يديرها جهاز الأمن السياسي .

ظلت السجون الخاصّة غير المرخصة في المناطق الريفيّة والتي غالباً ما تديرها القبائل قائمة . أساء زعماء القبائل استخدام نظام السجون عبر وضع رجال القبائل الذين يتسببون

في الـ شاكل ' في سجون خاصّة ، إمّا لمعاقبتهم على أعمال غير جنائية أو لحمـــايتهم مـــن أعمال انتقاميّ . كانت هذه السجون أحياناً ، جرّد غرفاً في منازل بعض شيوخ القبائل . وغالباً ما كان يتمّ احتجاز الأشخاص في هذه السجون بدون محاكمة أو إدانة لأسباب شخصـــيّة أو قبليّة محض . بالرغم من عدم سماح مسئولين حكوميّين رفيعـــي المســـتوى بإنشـــاء هـــذه السجون، أفادت تقارير موثوقة بوجود سجون خاصّة في مرافق حكوميّ .

تم سجز أشخاص مصابين بأمراض عقليّة قاموا ارتكاب جرائم بدون عناية طبيـــة كافيـــ . أنكرت وزارة الداخلية هذا الأمر وأكدت أن الممرضين والأطباء يعتنون المعتقلين الـ صابين بأ ر ض عقلي . اعتقلت السلطات وبدون تهم في بعض الحالات أشخاصاً مصابين بأمراض عقليّة ، وضعتهم في سجون مع مجرمين . فادت وزارة الداخليا خلال العام ، عن قيام بعض أفراد العائ ت في بعض الأوقات ض ر أقربائهم المصابين ، مر ض عقلية إلى السجون التي تديرها وزارة الداخلية، طالبين من المسئولين سج ه . أفادت تقارير مع نهايـــة العـــام بش ن السجون التي تد رها وزارة الداخليّة في صنعاء وعدن وتعز بالتنسيق مع الوحدات شبه المستقلة للسجناء ذوي الأمراض العقلية التابعة لمنظمّة الهلال الأحمر غير الحكوميّـــة؛ أن الأوضاع في هذه الوحدات لم تكن جيدة بما فيه الكفاي . طلبت وزارة الداخلية من الحكومـــة في عام 2005 قيام وزارة لصحة بتأسيس مراكز لنقل المعتقلين المرضى عقلي . لم تحرّك الحكومة ولا وزارة الصحة ساكناً بشان هذا الطلب بحلول نهاية العا .

، نح أقرباء الـ حتجز ن مجالاً محدودا لزيارة أقربائهم المحتجزين في جهاز الأمن السياسي، إلا أنّ طلبات الدخول التي تقدّم بها برلمانيّون ، منظّمات غير حكوميّة للتحقيق في مـــزاعم انتهاكات ضد حقوق الإنسان كانت تُرفض وبشكل روتيني . ومع هذا زعـــم جهـــاز لأمـــن السياسي خلا ل العام، أن الزوار لم يتقيدوا بإجراءات الإبلاغ الصحيحة، مما ستدعى رفض طلبات الدخول .

، مح لأشخاص يعملون لدى منظّمات غير حكوميّة بمهّ بلة سجناء في وزارة الداخلية بصفتهم زوّار خصوصيّين . لتقى ، ندوبون من وزارة حقوق الإنسان بمراقبين من منظمات محليـــة غير حكومية وردوا على استفساراته ، خاصة حول الشؤون المتعلقة بالسجنا . لـــم يســـمح للمنظمات غير الحكومية دخول سـ ، ن إدارة البحث الجنائي .

، ت وزارة حقوق الإنسان أنها كانت ، ، ر السجون مرتين في الشهر تقريباً خلال العام كما قامت بتقديم وصـ ت إلى الحكومة من شأنها تحسين أوضاع السـ ر . أفـــاد تقريـــر وزارة حقوق الإنسان لشهر يوليو حول زيارة قامت بها إلى السجن المركـــزي صـــنعاء إلـــى أن الأطفال كانوا حتجزون مع البالـ ير ، وفي بعض الـ وقات كا وا يتركون دون مراقبـــة فـــي وجود سجناء بالغير .

علقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارا ها إلى سجون جهاز الأمن السياسي منـــذ عـــام 2004 وذلك بسبب عدم وجود تطابق مع إجراءاتها المطبّقة عالميّا على حد تعبير اللجنـــة الدولية للصليب الأحمر .

ا . ا عتقال أو الحجز التعسفيين

يحظّر القانون الاعتقالات والحجز التعسفيين؛ إلاّ أنّ الحكومة وبشكل عام لـــم تتقيـــد بهـــذه المحظورات . لم يكن تطبيق القانون منتظماً وفي بعض الحالات لم يكن موجوداً لا سيما في الحالات التي تتضمّن إساءات أمنيّة مشتبه بها .

دور الشرطة و لأجهزة الأمنية

يقوم جهازي الأمن والاستخبارات الرئيسين في البلد وهما جهاز الأمن السياســـي وجهـــاز الأمن القومي برفع التقارير مباشرةً إلى رئيس الجمهوريـ . العديد من مهام جهـــاز الأمـــن القومي لم تكن محدّدة وبشكل واضح وبدت وكأنها تتداخل مع مهام جهاز الأمن السياســـيـ . قوم شرطة قسم البحث الجنائيّ برفع التقارير إلى وزارة الداخليّة كما تقوم بتنفيـــذ معظـــم التحقيقات الجنائيّة والاحتـ ز . يقوم الأمن المركزي والذي يتبع وزارة الداخليـــة بالاحتفـــاظ بشرطة عسكرية سريـ . شكل الفساد مشكلة خطير . ولم يتم خلال العام إجراء تحقيقـــات حكوميّة علنية حول فساد الشرط . تم الإفادة عن إنشاء بعض مراكز الشرطة لأقسام شؤون داخليّ " للتحقيق في إساءات قوات الأمر ، وكان يحق لأيّ مواطن رفع شكوى إلـــى مكتـــب النائب العا . لم يكن تطبيق هذا الحق منتظماً كما لم يتم الإفادة عن أي تحقيقات فاعل . كان لدى وزارة الداخا ة خط فاكس لتلقي لشكاوى حول مزاعم ا نتهاكات و التي أفـــادت وزارة الداخلية أنها حـ ت فيه . لم يكن مـ روفاً في نهاية العام عدد شكاوى التـــي تلقتهـــا وزارة الداخلية عن طريق الفاكس والتي حققت فيه .

الاعتقال والحجز

ينصّ القانون على عدم اعتقال الأشخاص إلاّ إذا تم القبض عليهم في قضية جنـــائي أو تـــمّ إصدار مذكّرة اعتقال بحقّه . يجب توجيه التهم للمعتقلين في غضون 24 ساعة بعد التوقيف وإلاّ يجب إطلاق سراحه . يجب على القاضي أو محامي الادعاء إخبـــار المـــتهم بسـ بب الاعتقال وتقرير ما إذا كان الاحتجاز ضروريـ . ينصّ القانون على منع احتجاز أي معتقـــل لأكثر من سبعة أيّام بدون أمر من المحكمـ . وبالرغم من هذا القانون، كان الاعتقال التعسفي والاحتجاز المطوّل بدون تهم، أو في حال وجود تهم، بدون عقد جلســـة اســـتماع قضـــائيّة

تمهيديّة علنيّة في وقت معقول، ممارسات شائعة . فعلى سبيل المثال، وبعد بدء الجولة الثالثة من القتال بين المتمردين الحوثيين والقوات الحكومية في شهر يناير، تم الإفادة عن اعتقال حوالي 100 شخص من صعدة بشكلٍ تعسفي واحتجازهم للاشتباه بصلتهم بحركة الحوثي .

يحظر القانون الحجز السرّي وينصّ على حقّ المحتجزين بإخبار أسرهم عن حجزهم ورفض الإجابة عن أية أسئلة بدون وجود محامي؛ إلاّ أنّه لم يتمّ احترام هذه الحقوق بشكلٍ دائ . ينصّ القانون على وجوب توفير الحكومة محامين للمحتجزين المُعسرين غير الميسورين ؛ لكنّها لم تفعل ذلك على أرض الواقع في أغلب الأوقات . تمّ الإفادة عن تسوية حوالي كل القضايا الريفيّة خارج نطاق المحكمة عبر وسطاء قبليّين . للكفالة أحكاماً إلاّ أنّ بعض السلطات التزمت بهذه الأحكام فقط عند تلقيها للرشو .

زعم المواطنون مراراً أنّ المسئولين الأمنيّين لم يلتزموا بالإجراءات القانونية عند اعتقال وحجز المشتبه بهم والمتظاهرين . استمرّ أفراد قوات الأمن في اعتقال الأشخاص أو ببساطة احتجازهم لفترات مختلفة بدون تهم أو إبلاغ عائلاتهم أو بدون عقد جلسات استماع لهم . لم يعرف المحتجزون هويّة الجهاز الذي كان يحقق معهم في أغلب الأوقات ، وكثيراً ما كانت الأجهزة تعقد الأوضاع عبر النقل غير الرسمي لسلطة احتجاز الأفراد إلى أجهزة أخرى .
احتجزت القوات الأمنيّة في أغلب الأوقات أقارب الفارّين في أثناء البحث عن المشتبه بهم .
دعت السلطات خلال العام أنها اعتقلت أقارب المطلوبين فقط عندما كانوا يعيقون مجرى العدالة . ورفضت منظمات حقوق الإنسان هذا الادعاء .

أخفقت الحكومة في ضمان حجز المعتقلين والسجناء فقط في أماكن احتجاز مرخص بها . أقامت وزارة الداخليّة وجهاز الأمن السياسي أماكن احتجاز خارجة عن سلطة القضاء . وجدت سجون خاصّة غير مرخّصة أيضا، إلا أن وزارة الداخلية وجهاز الأمن السياسي أنكرا هذا الإدعاء . وجد هناك أيضاً سجون خاصة غير مرخّصة . على سبيل المثال قامت منظمة محلية غير حكومية رائدة في 19 نوفمبر بزيارة سجن خاص غير مرخّص به داخل مؤسسة الاقتصادية اليمنية والتي ذُكر رسمياً وزارة الدفاع وأكدت وجود خمسة أشخاص محتجزين في غرفةٍ صغيرة محاذية للمبنى الرئيسي للمؤسسة . المحتجزون هم ياسر عبد الله الإدريسي والذي تم احتجازه منذ 15 أبريل؛ وأحمد السوسو ، والذي تم احتجازه سابقاً من 27 مايو إلى 17 يوليو وأعيد حجزه مرةً أخرى منذ 12 نوفمبر؛ ومحمد الحرازي؛ والذي حجز منذ 9 سبتمبر؛ وجميل الريمي وخالد الريمي، المحتجزان منذ 18 نوفمبر . تم طلاق سراح جميل الريمي في نهاية شهر نوفمبر، وخالد الريمي في 21 نوفمبر، بينما أُطلق سراح السوسوة في 28 نوفمبر، والحرازي في 29 نوفمبر . تم نقل الإدريسي إلى مكتب الادعاء في 3 ديسمبر حيث ظل محتجزاً حتى نهاية العام .

تم الإفادة أيضاً عن وجود سجون أخرى خاصة غير مرخّصة في الشركة الوطنية للأدوية والمؤسسة العامة للتلفزيون ووزارة الداخلية . اعتبرت منظمات محلية غير حكومية هذه السجون غير دستورية كما دعت إلى إلغائها . ادعت وزارة الداخلية أنها لم تقم بإدارة سجون خاصة غير مرخّصة .

فادت الكثير من التقارير عن اعتقال قوات الأمن لمئات الأشخاص على خلفيات نزاع صعدة حيث تم احتجازهم دون تهم .

استمر أفراد قوات الأمن في احتجاز الصحفيين لنشرهم مقالات اعتبرتها الحكومة مثيرة للجدل .

احتجزت السلطات وفقاً لبعثة الاتّحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات حوالي 100 من مؤيدي المعارضة واثنين من مرشّحها خلال الحملة الانتخابيّة في شهر سبتمبر 2006 . تم إطلاق سراح جميع المعتقلين بعد فترة وجيزة .

استمرّت الحكومة خلال العام أيضاً احتجاز مشتبه بهم متّهمين بصلتهم بالإرهاب في أغلب الأوقات دون تطبيق الإجراءات القانونية اللازمة . لم تنشر الحكومة أعداد المعتقلين والذين تم حجزهم بسبب الاشتباه بانتماءاتهم أو نشاطاتهم الإرهابية . أفادت وزارة الداخليّة في شهر نوفمبر 2006 عن احتجاز 172 فرداً للاشتباه بصلتهم بالإرهاب . قدّرت منظمة محلية غير حكومية رائدة معنية حقوق الإنسان خلال العام أن عدد يتراوح بين 50 إلى 100 شخص مرجعة هذا الانخفاض الكبير إلى حالات العفو العام والهروب من السجن . لم يتسنى معرفة عدد الأشخاص الذين احتجزتهم الحكومة بدعوى الاشتباه بانتماءاتهم أو نشاطاتهم الإرهابية مع حلول نهاية العام . تألفت نسبة كبيرة من إجمالي نزلاء السجون من محتجزين ما قبل المحاكمة والذين كان بعضهم قد سُجن منذ أعوام بدون تهم .

قامت السلطات في نهاية العام بإطلاق سراح آخر محتجز من الاعتقالات الذي قامت بها السلطات الأمنية في شهر أكتوبر لثمانية جانب بدعوى تنفيذ خطة تابعة لقاعدة لتهريب الأسلحة إلى الصومال .

رعت الحكومة حوارات إيديولوجيّة بقيادة علماء مسلمين خلال العام وذلك جزء من برنامج إعادة تعليم سمى لجنة الحوار " ويهدف إلى إقناع المحتجزين بالتخلي عن المعتقدات المتطرّفة . وافق المشاركون من المحتجزين على التخلي عن الكفاح المسلّح إذا لم يستطيعوا إقناع العلماء الرسميين بشرعيته . عند إطلاق سراحهم كانوا يوضعون تحت المراقبة ويتم توظيفهم أو تقديم الدعم المالي لهم لمواصلة التعليم .

العفو العام

أمر الرئيس صالح ، وفقاً لتقارير صحفية، في 20 سبتمبر بإط ق سراح 67 سجيناً عتقلوا بـ هم صلتهم بحركة الحوثي .

أصدر الرئيس صالح عفواً عاماً في 14 أكتوبر قضى ط ق ، راح نحـو 300 سـجين بمناسبة حلول عيد الفطر .

ه . الحرمان من المحاكمة العلنية والعادلة

ينصّ الدستور على استقلالية القضاء والقضاة؛ إلاّ أنّ الجهاز القضائي كان ضـعيفاً أعاقـه وبشكل كبير الفساد وتدخل السلطات التنفيذيّ .

أكد الكثير من المتقاضين، كما اعترفت الحكو ة، بـأنّ العلاقـات الاجتماعيّـة للقاضـي والرشاوى من حين إلى آخر أثرت على سير مجرى الأحكا . لم يتلقى العديد مـن القضـاة التدريب الكافي كما أن بعضهم كان على صلةٍ وثيقة بالحزب الحـاك . واجهـت السـلطة القضائية المزيد من العراقيل بسبب تردد الحكومة في تنفيذ الأحكام القض ئية . كما قام أفراد قبليون في بعض الأوقات بتهديد ومضايقة أفراد في السلطة القضائية .

يتألف النظام القضائي من بنية قضائية ثلاثية . شكل المحاكم الابتدائية المستوى الأول لهـذه البنية والتي يتم تمكينها قضائياً للاستماع لمختلف أنواع القضايا المدنية و الجنائية و تجارية والأسرية . قد يتولى قاضٍ واحد النظر في قضيةٍ ما في هذه المحـاك . ، يمكـن اسـتئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في محاكم الاستئناف التي يوجد واحدة منها في كـل محافظة ، واحدة في أمانة العاصمـ . تضم كل محكمة من محاكم الاستئناف أقسـاماً مختلفـة تخ ص بالن ظر في القضايا الجنائية ، العسكرية ، المدنية والأسرية . ً يتألف كل قسم من هـذه الأقسام من ثلاثة قضا . وتأتي المحكمة العلي على رأس محاكم ا ستئناف .

تتمتع المحكمة العليا وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد بسلطة النظر والبت في النزاعـات القضائية بين مختلف المحاكم و لنظر في القضايا المرفوعة ضد كبار مسئولي الدولة و عـ د محكمة الاستئناف هي النهائيّة لكافّة الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى . تضم المحكمـة العليا ثمانية أقسام منفصل : المحكمة الدستورية تتألف من سبعة قضاة بما في ذلك رئـيس القضا) ، المحكمة الاستئنافية والمحكمة الجزائية والمحكمة العسـكرية والمحكمـة المدنيـة ، المحكمة الأسرية الأحوال الشخصي) والمحكمة التجارية ، المحكمـة الإداريـ . تتمتـع المحكمة العليا بهيئات خاصة يحق لها النظر في دستورية اللوائح والقوانين .

بالإضافة إلى لتسلسل الهرمي الاعتيادي للمحاكم توجد محاكم أخ ى وذلك للنظر في قضايا الأحداث ، الضرائب ، الجمارك والعمل والقضايا العسكرية والتي يمكن استئناف ما يصـــدر عنها من أحكام في محاكم الاستئناف .

تم تأسيس محكمة الجزائية متخصصة، والتي لا تعد محكمة عسكرية، فـــي عـــام 1999 تحت سلطة وزارة عدل وذلك لمحاكمة الأشخاص لمتهمين قضـــايا ا خ ط ف وســـرقة وخطف السيارات والاعتداء على أنابيب النفط ، غيرها من ا عمال التي ،دُ خطراً عام ، مثل الحرابة والتخريب . ومع هذ ، تم إحالة قضايا غير أمنية إلى هذه المحكما خلال العـــا . وفقاً منظمة محلية غير حكومية رائدة، فإن هذه المحكمة لا قدم للمدعى عليهم نفس الحقوق التي تقدمها المحاكم ا دة ادي . أفادت منظمة العفو الدولية ومنظمات محلية غير حكومية أن المحاكم جزائية المتخصصة غير دستوري . أفادت تقارير، بعدم سم ح لمحـــاميّ الـــدفاع بالوصول الكامل إلى تهم موكليهم أو إلى الأدلة ذات الصلة في حوز ة الحكومة وإلى ملفات المحكم .

إجراءات التقاضي

ض ت القوانين بناءً على مزيج من القوانين المصـــريّة ومجموعـــة القـــوانين النابليونيـــة و شريعة الإسلامي . ميزت القوانين والأعراف الاجتماعيّة والشريعة، كما فسر في البلـــد، ضدّ المرأة وعلى وجه الخصوصً في المسائل الأ ري . لا توجد محاكمـــات عـــن طريـــق المحلّفين . يتم البت في القضايا الجنائية من قبل القض اة الذ ن يل ون دوراً هاماً في استجواب الشهود والمتهمين . وبحسب القانون يجب على الدولة توفير محامين للمُ دّعى علـــيهم مـــن المعوزين في القضايا الجنائيّة ، الجرائم الخطيرة؛ إلاّ أنه و لى أرض الواقع لم يتم تطبيـــق قرار المحامي القانوني بشكلٍ دائ . وبحسب القانون فإنّ ممثلي الإدعاء هم جزء من القضاء ومستقلّين عن الحكومة؛ إلاّ أنّ ممثلي الإدعاء يحققون أيضاً في القضايا الجنائيّـــ . كانـــت الشرط ة وبشكل عام ضعي ة حيث ل ت دوراً محدوداً في سير القضا .

استمرّت الأجهزة الأمنيّة في اعتقال واتّهام وإحالة القضايا إلى مكتب النائب العام لمحاكمـــة الأشخاص الذين يُدعى ضلوعهم في عمليّات إطلاق نار وتفجيرات وغيرهـــا مـــن أعمـــال عنف . دعى مواطنون ومنظمات لحقوق الإنسان أنّ قوات الأمن والسلطة القضائية لم تتقيد وبشكلٍ عام بالإجراءات القانونية اللازمة في معظم القضا .

يعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته . يحق لمحامي الدفاع شاور ة ونصح موكليهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود والتحقق من أية قرائن مقدم . كما يحقّ كل ل دعى علـــيهم

بما في ذلك النساء والأقليات استئناف الأحكام الصادرة في حقهم. كانت المحاكمات بشكل عام علنية غير أنه بإمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة لأسباب تتعلق بالأمن العام أو بالآداب العامة. وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من أحكام متحيزة صدرت ضدهم.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية وجد هناك نظام القضاء القبلي للقضايا غير الجنائية إلا أنه في الواقع أثر قضاة قبائل كثيراً بالبت في قضايا جنائية أيضاً. كانت لنتائج هذه الأحكام التي تقوم على العرف الاجتماعي نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكثر. السجناء بموجب النظام القبلي ليسوا متهمين رسمياً بجرائم جنائية ولكنهم متهمون علناً باقتراف الخطأ.

يتمتّع البرلمان بسلطة قضائية حصرية على مسئولي السلطة التنفيذية وممثليهم في العديد من الجرائم منها الرشوة واستخدام النفوذ واختلاس الأموال. خلال العام لم يخضع أي مسئول حكومي للتحقيق أو المحاكمة بموجب هذا القانون.

السجناء والمعتقلون السياسيون

لم يكن واضحاً عدد السجناء أو المعتقلين السياسيين وكذا ظروف اعتقالهم. أفاد جهاز الأمن السياسي أنه لم يتم احتجاز أي سجين سياسي في سجون الجهاز خلال العام. لم يتمكن مندوبين معنيين حقوق الإنسان من توفير بيانات حول أيٍ من هؤلاء الأشخاص كما لم يسمح بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى هؤلاء المعتقلين بشكلٍ منتظم، مما أدى باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تعليق زياراتها لسجون جهاز الأمن السياسي في العام 2004.

إجراءات ومعالجات التقاضي المدني

ينص القانون على استقلاليّة القضاء وحياديته في القضايا المدنيّة؛ إلاّ أنّ قيوداً قد فرضت على ذلك من الناحية العملية. رفعت منظمة محلية غير حكومية وهي المنظّمة الوطنيّة للدفاع عن الحقوق والحرّيات (هود) ففي شهر يوليو 2006 أوّل دعوى مدنيّة ضد الرئيس. رفعت منظمة هود هذه الدعوة باسم أحمد علي بن معيلع، والذي ادعى أنّ جهاز الأمن السياسي احتجزه دون أيّ تهمة لمدّة ستة أعوام. قامت منظمة هود برفع استئناف إلى المحكمة العليا وذلك بعد أن رفضت المحكمة الدعوى. لم تتوفر أي معلومات إضافيّة حول هذه القضيّة مع حلول نهاية العام.

حاول حمدان الديرسي في شهر ديسمبر 2006 رفع ضيّة مدنيّة في إحدى محاكم محافظة الحديدة ضد صالح الفاشق، وهو شيخ محلّي بارز، زاعماً أنّ هذا الأخير عذّبه وادخل عصى في دبر . اد ى حمدان الديرسي أنّ المحكمة رفضت القضيّة لأنّ الشيخ يتمتع بعلاقات سياسيّة قويّ . بعدها قام حمدان الديرسي برفع دعوى إلى النائب العـ ام بصنعا . كانت إجراءات المحاكمة الخاصة بالقضية سارية في إحدى محاكم محافظة الحديدة بحلول نهاية العا .

و . التدخّل التعسفي في حياة ، فرد الخاصة والأسرية ، حرمة المساكن و راس ت

يحظر القانون كل هذه الممارسات، إلا أن جهاز الأمن السياسي وقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ا ت وبشكل روتيني بتفتيش منازل والمكاتب الخاصة ومراقبة المكالمات الها ية وقراءة ، بريد العادي والبريد الإلكتروني، فضلاً عن التدخل في مسائل شخصية أخرى ، تذرعة حجج أمنية مزعوم . ت ، مار ة هذه الأمور بدون وجود إشراف قضائي أو إصدار مذكر ات تفتيش قضا ة شرعي رفض جهاز الأمن السياسي ووزارة الداخلية هذه الادعاءات خلال العا . ووفقاً لجهاز الأمن السياسي، يجب أن يسمح نائب العام شخصياً ر اقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد العادي والبريد الإلكتروني الخاصين . بالنسبة لتفتيش المنازل، فاد جه ز الأمن السياسي أنه كان تلقى مذكرة تفتيش ، مذكرة موقّعة من قبل عاقل الحار ، شخصين من ساكني الحار كشهود على تفتيش منزلٍ م .
فادت منظمات محلية غير حكومية وصحفيون عن الارتفاع في حالات التدخّل وذلك بسبب نزاع صعد .

دخل خمسة رجال متنكرين بزي عمال كهر ء في 20 يوليو إلى منزل الصحفي عبد الكريم الخيوانٍ . اعتدى الخمسة الرجال على الخيواني بالضرب في منزله ثم أخذوه إلى المعتقل . بعدها عاد الرجال إلى منزل الخيواني وأخذوا مستندات ، مواد إلكترونية خاصة بالخيوانٍ . دعى الخيواني أن لديه أدلة على أن هاتفه الخلوي ، هواتف أخ ى لـ بعض زملا ه الصحفيين، قد خض عت للمراقب .

اقتحم عشرةُ رجال مسلحين كانوا في ر بتين عسكريتين في 30 يوليو مكتب صحيفة الش رع التي تم تأسيسها حديثً ، بحذ ، وكما تم الإفاد ، عن ما ي الصحيف ، نايف حسان ونبيل سـ ، ، الذين لم يتواجدا في المكتب في ذلك الوقت . تم الإفاد عن قيام المقتحمين بـ صادر ة مواد إلكترون ة من المكتب .

فاد العديد من ناشطي حقوق الإنسان وصحفيين على مدار العام بتلـ يهم تهديدات متكررة عبر هاتف خلال النهار ، حتى خلال الليل . أعتبر ناشطون وصحفيون أن هذا شكل جديد

من التـ ديد من قبل السلطات في محاو لةٍ لتهدئة الأصوات المُعارضة، و خاصة فيمـا يتعلـق بنزاع صعد .

يحظر القانون عمليات الاعتقال أو إصدار مذكرات إحضار للمثول أمام القضاء وذلك بـين وقت الغروب والفجر ولكن بعض التقارير أفادت بأنّ أشخاصاً يشتبه بارتكابهم جـرائم قـد أُعتُقلوا من منازلهم في أنصاف الليـ ي وبدون أوامر اعتقال .

لا يحق ـي مواطن مواطنة الزواج بأجنبيـ بأجنبي إلا بإذنٍ من وزارة الداخلية، إلا أن هذا الإجراء لا يتمتّع بقوة القانون ولا يُطبق بانتظا .

استمرّ اعتقال أفراد العائلات في حالات أخرى فيما حاولت العائلات المعنية التفاوض بشأن تعويض عن الأضرار المزعومة، ولطالما تم اللجوء إلى التحكـيم والوسـاطة مـن قبـل العائلات ورجال القبائل والأطراف غير الحكومية الأخرى من أجل تسوية مثل هذه القضاي .

ز . الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات الأخرى في الخلافات الداخلية

بدأت مرحلة ثالثة من الاقتتال بين الحكومة و المتمردين الحوثيين في صعدة في شهر ينـاير امتدادا للنزاع الذي تعود ـ ديته إلى عام 2004. استخدمت الحكومة و بشكلٍ متكـرر القـوة المفرطة في محاولةٍ منها لقمع حركة المتمردين، و التي تم تعـ ها مع وقف لإطـلاق النـار غير مستقر في شهر يونيو .

أفادت تقارير ـن اعتقال وحجز و بشكلٍ تعسفي حو ـي 100 شخص مـ ـ صعدة للاشـتباه ـ رتباطهم بحركة الحوثي . أخذت السلطات و بالقوة 45 شخصاً تقريباً، بمـا فـيهم بعـض الـ صر، من صعدة وسجنتهم في محافظة حجة المجاور . لم تم طـ ق سراح هـؤلاء ولـ م توجه لهم التهم بحلول نهاية العا . تـ ت منظمات محلية غير ـ كومـ ة الحكومـة بمعاملـة هؤلاء المعتقلين بطريقٍ غير قانونية ـ غير إنساني . تم الإفادة عن وجود 50 محتجزاً مـن صعدة في صنعاء و 22 في ذمار .

أفادت صحيفة يمن تايمز في 7 أكتوبر أن 14 ر ـ بة عسكرية محمّلة برجال الأمن هاجمت مركز بدر للدراسات الإسلامية في صنعاء بعد أن طـ لـب رئـيس المركـز، الـدكتور المرتضى الـ حـ وري، إطلاق سراح معتقلي صعد . و ـ ادت تقارير، أن قـ ات الأمن دمرت البوابة الرئيسية للمركز .

م تتوفر أي تقديرات موثوقة حول عدد القتلى من المتمرّدين والمدنيين بحلول نهاية العـــا . أشارت التقديرات عن مقتل حوالي ما ين 700 ى 1.000 من جنود حكو ة و صـــ ة أكثر من 3.000 . أكدت منظمة دولية غير حكومية مساعدتها لما لا يقـــلّ عـــن 45.000 شخصاً مهجّراً داخلياً جراء نزاع صعد .

لقسم ٤ : حترام الحريات المدنية بما يلي :

. حرية التعبير وحرية الصحافة

كفل الدستور حرية الرأي و حرية الصحا ة وذلك في حدود القانون" إلا أن الحكومـــة لـــم تحترم هذه الحقوق من الناحية العملي . يجرّم قانون الصحافة والمطبوعـــات للعـــام 1990 انتقاد شخص رئيس الدول ، وهذا لا ينطبق بالضرورة على النقد البناء ، كما يجرم نشر أية معلومات كاذب" والتي قد تنشر الفوضى والبلبلة في البلاد وكذا نشر أي أخبـــار كاذبـــة بهدف الإساءة إلى بلد عربي أو صديق أو إلى علا ة هذه البلدان" باليمن . وقد قا ت الأجهزة الأمنية في البلد بما في ذلك جهاز الأمن القومي وعناصر من القـــوات العســـكرية بتهديـــد و مضاي ة لصحفيين لتأثير على التغطية الصحفي . تم ممارسة الر قابة الذاتية خلال العا .

أثّرت وزارة الإعلام على وسائل الإعلا من خلال سيطر تها علـــى المطـــابع الصـــحفية و دعمها المالي لصحف معينة و ا ها لكل قنوات لبث التلفزيوني والإذاعي في ا بلد . تمتلك ثلاث صحف مستقلة مطابع خاصة بها ولا تملك أي صحيفة عارضة مطابع تابعـــة لهـــ . ووفقاً لنقابة الصحفيين اليمنيين يوجد هناك 9 صحف تسيطر عليها الحكوميـــة و 50 صـــحيفة مستقلة و 30 صحيفة حزبي . يوجد حوالي 91 مجلة : منها 45 مجلـــة مســـتقلة و 27 جريـــدة تسيطر عليها الحكومة و 18 جريدة منها حزبي . تقوم الحكومة باختيار المواد الإخبارية التي بث عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة في نشرات الأخبار ونادراً ما تسمح ببث مـــواد إخباريـــة تنتقد الحكومة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموع . قامت الحكومة بث جلسات مجلس النواب عبر التلفزيون وعادةً ما سمحت ببثّ جلسات تضمّنت انتقادات لاذعة للوزارات .

حدد قانون الص حافة لتلز م الصحف والمجلات بتقديم ط ب سنوي إلى الحكومة لتجديد تر خيصها كما يجب عليها بر ز إثباتاً مستمراً على ملكية 4.375 دولار أمري ي (700,000 ألف ريال يمني) كرأسمال تشغيلي . أفادت تقارير أن السلطات جعلت عملية التسجيل بيروقراطياً مســـتحيلة لشخصيات أو منظ ات عارض ، مثل منظمة صحفيات بلا قيود غير الحكوميـــة، التـــي حاولـــت لشهور و دون نتيجة الحصول على تصريح لإصدار صحيف . تم الإفادة أن الصـــحف الو واليـــة للحكومة أو القبلية كانت تحصل على ا ر خ ص بسرع . منحت وزارة الإعلا خلال شهري يناير ويوليو أكثر من 25 ر خ ص لصحفٍ في الحديدة وصنعاء والمكا . وقد زعم أن هذه تـــراخيص

قد ، نحت نتيج ضد ط مارسها برلمانيون وصحفي ن وناشد ، ن في مجال حقوق الإنسان ، والذين طالبوا أن تحصل الصحف الجديدة على تراخيص

أوقفت الحكومة في 11 يونيو خدمة رسائل الإخبارية القصيرة الخاصة منظمة صحفيات بلا قيو . قامت رئيسة المنظمة، وكل كرمان استئناف هذا القرار ولكن دون جدوى . عوضاً عن إعادة خدمة الرسائل الإخبارية القصيرة الخاصة بمنظمة صحفيات بلا قيود ، قامت الحكومة في 12 يونيو إيقاف جميع خدمات الرسائل الإخبارية القصيرة الأخرى، إلا أنها ، في النهاية أعادت جميع خدمات الرسائل الإخبارية التي تم إيقافها باستثناء خدمتي الرسائل الإخبارية القصيرة الخاصة بمنظمة صحفيات بلا قيود وناس موبايل التابعة حزب لإصلاح . نفذت توكل كرمان إعتصامات خلال الصيف في محاولةٍ منها نقض القرار . بقيت خدمة الرسائل الإخبارية القصيرة لخاصة بمنظمة صحفيات بلا حدود معلقة بحلول نهاية العام .

أصدرت مجموعة من الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان في 3 أغسطس قائمة بأسماء الأفراد والمجموعات المسئولة عن انتهاكات حرية الصحافة منذ عام 2005 . شملت الانتهاكات منع إصدار صحف ومنع الصحفيين من ممارسة مهامهم و غلاق الصحف والضرب والمضايقة والاحتجاز . وقد شملت هذه اللائحة أسماء وزراء ورؤساء مكاتب حكومية . قام أحد أعضاء جهاز الأمن السياسي في 30 نوفمبر، وخلال مؤتمر إقليمي حول المجتمع المدني صنعاء حيث تم عرض القائمة على إحدى اللوائح ، بمصادرة اللائحة واحتجازها حتى اختتام فعاليات المؤتمر . ، وفقاً لجهاز الأمن السياسي، لم يتصرف الضابط المعني بناءً على تلقيه لتوجيهات رسمية و قد تم توبيخه لمصادرة ائحة .

زادت الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين خلال العام ، بالإضافة إلى مضايقات الحكومة بما في ذلك تهديدات ضد الصحفيين وعائلاتهم والسجن لفترات قصيرة والمراقبة الشخصية .

قامت مجموعة من الرجال، تم الإفادة بأنهم مسئولين حكوميين، في 27 أغسطس بالأخذ وبالقوة الصحفي عبد لكريم الحواني من الشارع ووضعه في سيارة حيث تعرض للضرب . تم طلاق سراح الحواني بكفالة بتاريخ 24 يوليو بعد أن اعتقلته السلطات بشكل تعسفي واحتجزته في 20 يوليو انظر القسم ـ الفقرة). تم خذ الحواني إلى مكان ناءٍ في ، نطقة خولان ، والتي تبعد 15 كيلومتر عن صنعا . ووفقاً للمزاعم تعرض الخيواني للتعذيب ، تم تهديده بالقتل هو وزوجته وأطفاله الثلاثة إذا استمر بالكتابة ضد أسياد . وقد ، رق خاطفو الخيواني هاتفه الخلوي والمال الذي كان بحوزته وتركوه في منطقة خولان ، وبعد ها ذهب الخيواني إلى المستشفى . تم طلاق سراح الحواني بكفالة بحلول نهاية العام منتظراً محاكمته تهم الأمر لإسقاط الحكومة والانتماء إلى جماعة مسلحة تسمى خلية صنعاء الإرهابية ".

قتحم 10 رجال مسلحين كانوا في مركبتين عسكريتين في 30 يوليو مكتب صحيفة الشارع التي تم إصدارها قريباً بحذ ، وكما تم الإفادة ، عن ماكي و حرري الصحيفة ذ ف حسن ، نبيل سبيع، والذين لم يكونا في المكتب حينها . أُدّعيَ أن المسلحين قاموا بمصادرة أجهزةً لكترونية . رفعت

وزارة الدفاع في 7 يوليو دعوى ضد صحيفة الشارع قيامها نشر معلومات سرية عسكرية في إشارةً إلى تحقيق صحفي نشرته الصحيفة حول الأحداث في صعد . حسب القانون، إن القضايا المتعا ة بالإعلام تبت فيها نيابة الصحافة والمطبوعا ، إلا أن قضية حسان وسبيع ستنظر فيها المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب . تم الإفادة أن صحيفة الشارع هي أول صحيفة حاكم في محكمة جنائية خ ص . . كانت القضية سارية حلول نهاية العا .

قام أكثر من عشرة رجال في 2 أكتوبر بالاعتداء على صدام الأشموري خلال تغطيته لمظاه ات في ساحة الحرية صنعا . اشتبه الأشموري ، الذي يعمل كمراسل مستقل صحيفة يمن تايمز، أن الذين اعتدوا عليه كانوا من أفراد الأمن ولكن زي مدني . ادعى أفراد الشرطة والأمن الذين تواجدوا حينها أنهم لم روا الحاد . .

لم طرأ أي تطورات جديدة في القضايا التاليـ : قضية اختطاف وإساءة معاملة جـ ل عامر في عام 2005؛ لاعتداء على وكذا الاحتجاز القصير لمراسل قناة الجزيرة أحمد الشلفي ومصور الجزيرة علي البيضاني في شهر نوفمبر 2006 ؛ الـ عتداء على وكذا اختطاف الصحفي قائد الطيري، الذي يعمل لدى صحيفة الثوري الأسبوعية الناطقة باسم لحزب الاتـ تراكي في شهر مارس 2006؛ الاعتداء على الصحـ ي عبد اللـ ف الحكيمي في شهر أبريل 2006؛ مزاعم التهديد بالقتل ضد عابد المهذرـ ؛ رئيس تحرير صحيفة الديار الأسبوعية المستقلة في شهر إبريل 2006؛ طعن الصحفي نبيل سـ ع في عام 2005؛ ، الاعتداء المسلح على الصحفي محمد صـ دق لعـ ـيني في عام 2005؛ .

لم يكن هناك أي صحف جديدة مستنسخة من قبل الحكومة خلال العاـ ، ذلك على خلاف الـ عوام السابق . وفي محاولة للتصدّي للطرح المغاير لوجهة النظر الرسمية قامت عناصر مقربة من الحكومة أو من الأجهزة الأمنيّة في عام 2005 باستنساخ صحيفتي "الشورى" و "الثوري". قامت الحكومة بنشر صحف تحمل نفس أسماء وأحجام خطوط وألوان صحيفتي الشورى والثوري إلا أنها تضمنت مقالات افتتاحية وأخبار كثر موالاة للحكوم . توقفت صحيفة الثوري المستنسخة عن الصدور عام 2005 بعد بضعة أسابيع من النشر إلا أن صحيفة الشورى المستنسخة استـ رت في الصدور حتى حلول نهاية العا .

تمت محاكمة صحفيين وإدانتهم في شهر فبراير 2006 بسبب كتابتهم لمقالات ناقدة للرئيس أو لنشرهم عن قضايا حساس . سجنت الحكومة مؤقتاً ثلاثة صحفيّين بسبب إعادة نشرهم للرسوم الكاريكاتوريّة الدانمركيّة التي صوّرت النبي محمّد، ، اتّهمتهم مع صحفي رابع لم يتم احتجاز ، بخرق القانون الذي يمنع نشر أي مواد تسيء إلى الدين الإسلامي". أدانت إحدى المحاكم الابتدائية في شهر نوفمبر 2006 كمال العلفي من صحيفة الرأي العام وحكمت عليه بالسجن لمدّة عام وأغلقت الصحيفة لمدة ستّة أشهر ومنعته عن الكتا ة لمدّة ستّة أشهر . أدين محمّد الأسعدي رئيس تحرير صحيفة يمن أوبزرفر في ديسمبر 2006 وتمّ تغريمه

حوالي 2.500 دولار (500 ألف ريال يمني). أصدرت إحدى المحاكم الابتدائية في شهر ديسمبر حكماً مع وقف التنفيذ ضد الصحفيين أكرم صبرة ويحيى العابد، من صحيفة الحرّية وحكماً بإغلاق الصحيفة لمدّة شهر ومنعهما من الكتابة لمدة شهر. دفع الثلاثة كلهم الغرامات المفروضة عليهم وتم إطلاق سراحهم من السجن.

صادرت السلطات و الجمارك في بعض الأوقات المطبوعات الأجنبية التي تعتبر إباحية أو تلك التي قد تعترض عليها بسبب مضمونها الديني أو السياسي. أفادت تقارير خلال العام عن فرض السلطات رقابة على المطبوعات الأجنبية وحظر تلك التي اعتبرتها مضرة بالمصالح الوطنية.

يجب على مؤسسي الكتب استيراد خراج ترخيص من وزارة الثقافة قبل نشر أي كتاب و تقديم نسخاً من أعمالهم إلى الوزارة. تعامل دور النشر في بعض الأوقات مع أي مؤلف لم يحصل على الترخيص. تمّت الموافقة على معظم الكتب إلا أن الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً. أفادت بعض التقارير أنّ وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي قد راقبا وسحبا بعض الكتب من رفوف المكتبات بعد نشره. استمر حظر عام 2005 على الناشرين الذين يوزعون الكتب التي تؤيد المذهب الزيدي الشيعي الإسلامي أو تلك التي اعتبرت إباحيّة. نفت الحكومة وجود أي رقابة على الإعلام من قبل أي جهاز أمني.

حرية الانترنت

قامت الحكومة بالحد من استخدام الإنترنت من خلال الحجب المتقطع لبعض المواقع الدينيّة والسياسيّة والمواقع الإلكترونيّة التي تعدُ منافية للأخلاق. خلال العام، أفادت تقارير بقيام الحكومة بحجب عدد من المواقع الالكترونية الإخبارية المُستقلة والمعارضة، مثل موقع الشورى نت والاشتراكي نت، والموقع الالكتروني الإخباري الخاص بصحيفة الأيام اليومية المستقل.

وحسب تقديرات تحاد الاتصالات الدولي استخدم أقل من واحد بالمئة من سكان البلد الانترنت. لم يكن باستطاعة كثير من الناس تحمل تكاليف المعدات والخدمات اللازمة لتصفح الانترنت وببساطة لم يكونوا على معرفةٍ بهذه المعدات والخدمات. قامت الحكومة بالحد من محتوى الإنترنت الذي يسمح لمواطنيها بتصفحه عن طريق استخدام تقنية التصفية المتوفرة تجاريّاً وعبر التحكّم بالشركتين المزودتين لخدمة الإنترنت: تيليمن (مشغّلة خدمة واي نت) ويمن نت، وذلك عبر وزارة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات. اشتكت منظّمات معنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظّمات غير الحكوميّة من أنّ الحكومة قد فرضت قيوداً على ما قد يكتبه الصحفيّون وعلى كيفيّة استخدام المواطنين للإنترنت وذلك عبر طرق مختلفة من الترهيب. كان تصفح الإنترنت المحدود متوفراً من المنازل أو مقاهي الإنترنت.

الحرية الأكاديمية والأحداث الثقافية

قامت الحكومة بالحد من الحرية الأكاديمية مدّعية أن ذلك كان ضرورياً بسبب تسييس حَرم الجامعات . غالباً ما حاولت أحزاب سياسية التأثير . ى التعيينات الأكاديمية وعلى انتخابات الطلاب و هيئة التدريس . كان هناك تواجد مس ي الأمن في حرم الجامعات و المنتديات الفكرية خلال العا . يوجد مكاتب دائمة لمندوبي جهاز الا ن السياسي في حرم الجامعات . راقب مخبرو لحكومة أنشطة أساتذة الجامعات والطلاب، خاصة ً أولئك الذين كان يدعى نتا ائهم إلى أحزاب معارض . امت الحكومة بالتحري عن أساتذة الجامعات والموظفين وعن وضعهم السياسي قبل تعيند م في الجامعات ، وكما أعطيت أفضلية التوظيف لأعضاء ومؤيدي حزب المؤتمر الشعبي العام الحاك .

تم تطبيق حظر عام 2005 وبشكل متقطع على الهيئات الطلا ية الجديدة في جامعة صنعا . أكّدت مصادر مُعارضة أنّ هذا القانون لم يطبق على الهيئات التابعة للمؤتمر لشعبي العا .

ب . حرية التجمع والانتماء السلميين

حرية التجمع

يكفل قانون حرية التجمع إلا أن الحكومة قامت بالحد ن ممارسة هذا الحق . تتطلب الحكومة تصريحاً للمظاهرات، كما تقوم الحكومة بإصدار هذه التصريحات بشكلٍ روتينٍ . راقب مخبرو ا حكومة العديد من ال قاءات والتجمُعات حظرت الحكومة وأفشلت لعديد من المظاهرات بدعوى منع هذه المظاهرات من ا حول إلى أعمال شغب وعنف .

وقعت مواجهات عنيفة في 19 أغسطس بين ق ات الأمن والطلاب ال سجلين في جامعة صنعاء، تم الإفادة عن إصابة أحد طا ب ونق ه إلى المستشفى بعد أن قام أحد ضباط الأمن ضربة على رأسه بـ ؤخرة سدد . . وقد وقعت الحاد . ، كما تم الإفاد ، بالتزامن مع احتجاجات طلابية ضد لجنة القبول في كلية التجارة والاقتصاد التي اتهمه الطلاب التلاعب عملية ا قب ل .

أجبرت حكو ة الشمال بعد الحرب الأهلية في عام 1994 ا لاف من م ظ ين العسكريين والمدنيين الجنوبيين على لتقاع . ستمر هؤلاء الأفراد بالمطالبة بتعويض ات إعادة الاندماج وغيرها من التعويضات ، ولقد كانوا نُشطاء وبشكلٍ خاص خلال العام، مصحوبين بدعم سياسي جنوبي كبير . منعت الحكو ة في 2 أغسطس اعتصاما في عدن نظمه المسئو ون العسكر ون والمدن ن الذين أجبروا على التقاع . امت ق ات الأمن تفريق المحتجين بالقو . أفادت تقارير عن مقتل شخص وجرح واعتقال عد آخرين

شارك آلاف الأشخاص في 1 سبتمبر في مظاهرة كبيرة في المحافظات الجنوبية رافعين شعارات تندد بالأوضاع المعيشية المتدهورة والفساد والبطالة، بالإضافة إلى المطالبة بإعادة دمج العسكريين والمدنيين الجنوبيين الذين أجبروا على التقاعد. قتل رجال الشرطة شخصين على الأقل في مظاهرة في مدينة المكلا كما قتلوا ثلاثة أشخاص وجرحوا 400 شخص في مدينة عدن في نفس اليوم. اعتقل رجال الشرطة مئات. تم إطلاق سراح جميع المعتقلين بحلول نهاية العام.

طوال شهر سبتمبر ستمرت الشرطة بالرد بقوة على الاحتجاجات الدائرة في الجزء الجنوبي من البلاد. فعلى سبيل المثال ردت شرطة مكافحة الشغب في 4 سبتمبر على مظاهرة في محافظة حضرموت باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص وخراطيم المياه. عتقلت الشرطة واتهمت بالخيانة العظمى جريمة عقوبتها الإعدام) في 11 سبتمبر 20 محتجاً في عدن والمكلا لترديدهم شعارات ضد يمنٍ موحد. فرقت قوات الأمن في 14 سبتمبر حوالي 3000 محتجاً سلمياً في المكلا باستخدام الرصاص المطاطي كما اعتقلت 11 شخص.

أفادت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان وكذا وسائل إعلام بأنه تم إساءة معاملة وكذا تعذيب هؤلاء المعتقلين في هذه المظاهرات خلال احتجازهم رفضت السلطات الأمنية طلباً تقدم به برلمانيون لزيارة أحد معتقلي قادة الاحتجاجات.

ظلت التحقيقات معلقة بحلول نهاية العام حول أفعال وزارة الداخلية حول إطلاق النار وقتل المتظاهرين في أعمال الشغب في عام 2005 احتجاجا على رفع الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية. أدت أعمال العنف هذه إلى مقتل 43 شخص. أكدت تقارير صحفية مقتل 23 شخصاً على الأقل بما فيهم طفل في الثانية عشر من عمره. فادت الحكومة في يوليو 2006 عن إصابة حوالي 255 من عناصر الأمن و 120 محتجاً على الأقل في أعمال شغب مماثلة. سلم البرلمان استفسارا إلى وزارة الداخلية حول حوادث إطلاق النار وقتل المتظاهرين. ظلت التحقيقات معلقة بحلول نهاية العام.

حرية الانتماء

ينصّ القانون على حرية الانتماء، كما أن الحكومة حترمت ظاهرياً هذا الحق على أرض الواقع؛ إلاّ أنّ الحزب الحاكم استمر بالسيطرة على منظمات مهنية من خلال التأثير على عمليات الانتخابات الداخلية فيها والعضوية. وصل عدد المنظّمات غير الحكوميّة العاملة في البلد والمستقلة عن الحزب الحاكم إلى حوالي 20 منظمة وفقاً لمراقبين محلّيين.

يجب على أي هيئة أو منظمة غير حكومية التسجيل سنوياً، وهو إجراء روتيني" لدى أيٍ من الوزارات الأربع التالية: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة الثقافة أو وزارة التربية والتعليم أو وزارة التدريب المهني والتعليم الفني. ويعد هذا إجراءً روتينياً في العادة.

تعاونت الحكومة بدرجاتٍ متفاوتة بناءً على القضايا مع المنظمات غير الحكومية المعتـــرف بهـــا قانو ي ، والتي وبحسب القانون كانت تتلقى دعماً سنوي . أفادت تقارير بقيام بعـــض الـــوزارات مضاي ة لمنظمات غير الحكومية التي تنتقد الحكومة عن طريق حرمانها من تســـ ل الســـنوي ومن الإعانات . فعلى سبيل المثال، فادت نقابة الصحفيين اليمنيين أنها لم تحصل على مخصصاتها خلال ا عا . رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسجيل منتدى الشقائق حقـــوق الإنســـان ، صحفيات بلا قيود و اله ئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات هو ، ولطالما عُرفـــت هـــذه المنظمات بانتقادها للحكوم .

يجب على جميع الأحزاب السياسية أن تكون مُسجلة طبقاً قانون الأحزاب السياسية والذي يـــنص على أن يكون لكل حزب 75 عضواً مؤسساً على الأقل يتمّ التحقق منهم في محكمـــة قانو يّـــة و 2500 عضو . ، تم حل حزب الحق في 20 مارس بدعوى مخالفة قانون الأحـــزاب السياســـي . زعم مراقبون في المجتمع المدني أن إلغاء حزب الحق كان بسبب صلته مع المتمردين الحـــوثيين واتجاهاته الزيدي .

ز . الحرية الدينية

ينصّ القانون على الحرّية الدينية وقد احترمت ال كومة وبشكل عام ه ا الحق علـــى أرض الواقع؛ ومع هذا كان هناك بعض القيو . ينص الدستور على أنّ الإسلام هو دين الدولة وبأنّ الشريعة الإسلاميّة هي مصدر جميع التشريعات .

أدّت تدابير الحكومة ل واجهة تزايد العنف السياسي إلى تقييد بعض الممارســـات الدينيّـــ . واتّخذت الح ومة إجراءات لمواجهة تزايد العنف السياسي الناتج عن تمردات الحوثيين فـــي 2004 و 2005 ، شهر يناير في محافظ صعدة في شمال ال ا . حظرت الحكومة وا عـــام ال لث على التوالي احتفالات يوم الغدير ، وهو يومُ يحتفل به بعض الشيعة في بعض أجزاء محافظة صعد .

تم الإفادة أيضاً بقيام الحكومة بـ حدّ من ساعات فتح أبواب المساجد أمام عامة كما أعـــادت عيين بعض الأئمة الذين اعتُقد أنّهم يؤيدون الإيديولوج ة الشـــيعية المتشـــددة أو لمـــذهب الزيدي، واستبدلتهم بخطباء شافعيين وسلفيين .

تمتّع غير المسلمين بحرّية العبادة وفقاً لمعتقداتهم وارتد ء الملابس أو الرموز الدينية الخاصة بهم ؛ إلاّ أنّ الشريعة الإسلامية ووفقاً لتأويلات الحكومة، تحرّم التحوّل عن الإســـلام كمـــا تحظّر على غير المسلمين الدعوة لاعتناق دين غير الإسلا . قامت الحكومة بتطبيـــق هـــذا التحري . فرضت الحكومة طلب تصريح لبناء دور العبادة على أنواعها وقد منـــع الدســـتور

ـ ر المسلمين من الترشح لمنصب الرئاسة أو لمقاعد البرلمـــان . يحـــق غيـــر المســـلمين الاقتراع ، لا يحق لهم الترشح .

ووفقاً للإسلام، وبحسب تأويلات الحكومة، فإنّ ا تناق المسلم لديانة أخرى يعتبر ردةً وهو ما تعتبره الحكومة جريمة عقوبتها ا عدا . ولم ترد تقارير عن حالات اتّهمت فيها سلطات أحداً أو لاحقته بدعوى جريمة الرد

لا تحظّر السياسة الرسميّة للدولة أو تحدّد عقوبة لحيازة مؤلّفات دينيّة غير إســـلاميّة؛ إلاّ أنّ تقارير قد ، دت خلال ا . وام السابقة تفيد بتعرض أشـــخاص للمضـــايقة والاحتجـــاز المؤقت لحيازتهم مواد دينيّة بنيّة الدعوة لاعتناق دين غير الإسلا .

تم الاحتفال بالطقوس الدينية ا كاثوليكيّة و بروتس نتيّة والأثيوبيّة ا مســـيحيّة الأرثو كســـيّة و ا يهوديّة من دون تدخّل من قبل الحكوم .

وفـ ت المدارس الحكومية دروساً في الدين الإسلامي د ن سواه من الأديان لأخرى ، إلاّ أنّ معظم غير المسلمين كانوا من الأجانب الذين ارتادوا المدارس الخاصّ . تمتـــع المواطنـــون اليهود مدارس خاصة تم فيها تدريس اللغة العبرية والديانة اليهودي .

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لمنع تـ ييس المساجد والمدارس و لحد من تطـــرّف الديني . وتضمّن هذا الأمر مراقبة المساجد لرصد أي خطب حرض ـ لـــى العنـــف أو أي تصريحات سياسيّة أخرى تُضرُ بالأمن العا . خلال العا ،رفعت أوامر الحكومة بإغلاق ألـــف وخمسـ ئة مدرسة دينية غير مرخصة إضافية عدد المدارس الدينية غير المرخصة إلى ما يزيـــد عن 4500 مدرسة تم إغلاقه ا عتـ ر أنها لم تتقيد بمتطلبات النظام التعليمي الرســـمي أو أنهـــا عملت على شـ ع أيديولوج ة المليشيات . تم الإفـ ا عن قيام وزارة الأوقاف والإرشاد الـــديني خلال العام ، ف تاح مدارس مُعتمدة من الحكومة في نفس المناطق التي تم إغـــلاق مـــدارس فيه . تم منع الـ دارس الخاصّة و العامة من إعطاء دروس خارج المنهج المعتمد رسميّ .

و قد قامت الحكومة ترحيل الطلاّب الأجانب الذين كانوا يدرسون في مدارس دينيّـــة غيـــر مرخّص . قا ت وزارة الأوقاف والإرشاد الديني في عام 2006 تـــدريب 500 مرشـــد ومرشدة د ين حول الإسلا م المعتدل والتسامح الديني . وردت تقارير مو وقة عـــن قيـــام الحكومة بحظر نشر بعض المواد الدينية التي روج لإسلام الزيدي الشيعي .

التعسّف والتمييز في المجتمع

كان هناك حوادث منفردة مناهضة للسامية خلال العام السابق . في شهر يناير تم نقل الجماعة اليهودية التارخية التي تألف من 15 شخصاً من صعدة وإعادة توطينهم في صنعاء بعد أن تلقت تهديدات من أحد أتباع الحوثيين . ومنذ أن هربت هذه المجموعة من منازلها، ظلت تحت حماية الحكومة في صنعاء . وخلال العام، فاد بعض أعضاء المجتمع اليهودي في ريدة تعرضهم لبعض حوادث لترهيب والمضايقات من قبل بعض جيرانهم المسلمين .

مُنع لمواطنين اليهود والذين يقل عددهم عن 500 فرد في البلد من امتهاز بعض الوظائف وذلك بسبب بعض الضغوطات الاجتماعية كما أنهم غير مؤهلين لخدمة في الجيش أو في الحكومة الدراليـ . وفي عام 2005 وإثر محاولة الحزب الحاكم تقديم مرشح يهودي للبرلمان أقرّت اللجنة العليا للانتخابات سياسة تحظّر على جميع غير المسلمين الترشح للبرلمان

بعد بدء المرحلة الثالثة من القتال بين المتمردين الحوثيين والحكومة في شهر يناير ، فاد بعض الزيديون تعرضهن لمضايقات وتمييز من قبل الحكومة . أفادت تقارير أن السلطات استهدفت وضايقت أسر السادة الزيديون ، والذين يعتقد انحدارهم من سُلالة النبي محمد . اعتقلت الشرطة المحلية بنة إحدى شخصيات ادينية مهمة من السادة الزيديين من أمام مقر عملها واحتجزتها في أحد سجون صنعاء ثم أطلقت سراحها لاحقاً في نفس اليوم .

لمناقشة أكثر تفصيلاً ، نظر **التقرير العالمي لحريات الدينية لعام 2007 على الرابط التالي** http://yemen.usembassy.gov/root/pdfs/reports/irfa07.pdf

ب . حرية التنقل والأشخاص المهجرين داخليا وحماية اللاجئين ومجهولي الهوية

ينصّ القانون على هذه الحقوق التي احترمتها الحكومة مع وجود بعض القيود . وضعت الحكومة بعض القيود على تنقل النساء والأجانب والسياسيين . من المجموعتين الأخيرتين الأجانب والسياسيين) الحصول على إذن من الحكومة قبل مغادرة البلد . وفي الواقع، لم تعرقل الحكومة التنقل المحلّي؛ إلاّ أنّ الجيش وقوات الأمن أقاموا نقاط تفتيش على الطرقات الرئيسة .

عمد بعض رجال القبائل المسلحين أحياناً وفي بعض المناطق إمّا إلى وضع نقاط تفتيش خاصّة بهم أو العمل مع أفراد الأمن والشرطة وأخضعوا المسافرين المضايقات الجسدية والابتزاز أو السرق

تُسأل النساء في العادة من قبل موظفي الحكومة عما إذا كانت تحمل إذناً من أحد أقاربها الذكور قبل أن تتقدّم بطلب الحصول على جواز سفر و عند مغادرة البلد على الرغم من أنّ هذا الأمر لا يفرضه القانون . أكّدت إحدى المنظمات غير الحكومية حقوق المرأة أن المرأة

تُمنع من مغادرة البلد في حال طلب زوجها أو أحد أقاربها الذكور ذلك ، ولقد تم تطبيق هـذا طلب وبشكلٍ صارم عند سفر النساء مع أطفالهن . وردت عدة تقارير خلال العـام حـول إرجاع بعض النساء من المطار لأنهنّ لم يحملن إذناً بالسفر أو لم يكنّ برفقة أحد أقربـائهنّ الذكور

غالباً ما يطلب المسئولون الأمنيون من المهاجّرين واللاجئين المسافرين داخل البلد عند نقاط التفتيش الحكومية إبراز بطاقات الهوية التي تثبت أنهم مقيمون أو لاجئون

يحظّر القانون النفي القسري ، علماً أنه لم يصدر أي تقرير عن حدوث حالة نفي قسـري خـلال العام .

استمرّت الحكومة خلال العام في ترحيل عدد غير معروف من الأجانب الذين يدرسون فـي مدارس دينيّة إسلاميّة ، الذين يُعتقد وجودهم في البلاد بصورة غير قانونية . ادعت الحكومة بالاشتباه بتحريض أولئك الأشخاص على العنف أو الانخراط في أعمـال جرميّـة عبـر الترويج للتطرّف الديني . استخدمت الحكومة القوانين القائمة التي تطلـب مـن الأجانـب التسجيل لدى الشرطة أو سلطات الهجرة خلال فترة شهر من وصوله .

حماية اللاجئين

ينصّ القانون على منح صفة "مهاجر" أو "لاجئ" وفقاً لاتفاقية الأمم المتحـدة **لعـام 1951** المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول **عام 1967** كما لم تنشئ الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين . في الواقع منحت الحكومة الحماية للاجئين لمنع عودتهم إلى بلـد يخشـون فيـه التعرّض للاضطهاد . ومع هذا توقفت الحكومة عن السماح للمفوّضيّة العليا للاّجئين التابعـة للأمم لمتّحدة بإجراء عمليّة تحديد لوضعيّة اللاجئين غير الصوماليّين في شـهر ديسـمبر 2006 . تم ترحيل عدد محدود من الصوماليّين منذ ذلك الوقت . استمرّت الحكومة في مـنح وضعيّة اللاجئ الأوليّة للصوماليّين الذين وصلوا إلى البلد بعد عام 1991 .

على الرغم من أن الحكومة حماية المؤقتة للآلاف من الأفراد القـادمين مـن العـراق ومنطقة دارفور في السودان والذين لا يُعـدون لاجئـين بموجـب اتفاقيـة عـام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 هذا أفادت تقارير بحدوث عمليات ترحيل . أفادت تقارير أخرى بأنّ بعض العراقيين منعوا من لم شملهم بعائلاتهم بعدما منعوا من العودة إلى البلد .

، مح لاجئين بالعمل والسفر بحرية داخل البلا ، إلا أنهم واجهوا بعض الصعوبات أفادت تقارير عن رفض توظيف لاجئين ، منعهم من عبور نقاط تفتيش بسبب عدم حيازتهم للوثائق القانونية المطلوبة.

تعاونت الحكومة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة اللاجئين وطالبي اللجو . أنشأت الحكومة وبالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة ست مراكز استق ل في عام 2006 لتسجيل اللاجئين ومنح الحماية القانونية ه . لم يتم توفير تحديث حول أحداث 2006 التي مار ت فيها قوات الأمن مضايقات وإ اءات في إحدى مخيّمات اللاّجئين الصوماليّين . في بعض الأوقات اعتقلت السلطات بدون تهم وسجنت عدداً غير معروف من اللاجئين الذين لا يحملون وثائق قانونية بينما كانت قضاياهم عالقة لدى المفوّضيّة العليا للاّجئين . تمّ إطلاق سراح اللاجئين وبشكل عام من السجون بعد است مال إجراءات المفوّضيّة العليا لاجئين .

قسم 3 : احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ينصّ القانون على حقّ المواطنين في تغيير حكومتهم بشكل سلمي عبر انتخابات دوريّة ترتكز على حق الاقتراع العام؛ إلا ه كان هناك بعض القيو . إنّ السلطة لتنفيذية – وخاصة الرئيس الذي تولى منصب الرئاسة منذ عام 978 – يسيطران على عملية صنع القرار والسلطة الفعلي . يقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء الذي يرأس مجلساً مؤلفاً من 35 عضواً هو مجلس الوزرا) يختارهم رئيس الجمهوري . جرى أحدث تعديل وزاري في 10 أبريل . سيطر الر س ومعه حزب مؤتمر الشـ ي العا " الحاكم على الحكومة من ا ناحية ا عملي . لم يشكّل البرلمان، والذي يضم حو ي ثلاثة أحزاب، قوةً موازنة فاعلة بالنسبة للسلطة التنفيذية، كما يمكن للرئيس حل البرلمان.

الانتخابات والأحزاب السياسية

وفقاً تقرير صدر ه منظمة غير حكومية دولية، جرت الانتخابات ا تكميلية في عدن وإبّ بطريقة سلـ ة ومنظمة بشكلٍ عام مع وجود القليل من الخروقات جرت عملية الإ راع وفرز الأصوات بشكلٍ عادل وفعال؛ ، مع ذلك، فقد حدث بعد التأخير في فتح وإغلاق اللجان الفرعية النسائية المتواجدة في مراكز الاقترا . كان هناك ، عديد من حالات الإرباك التي صاحبت ا جراءات الانتخا ية، خاصة بين أوساط الـ قترعين الأ ين وكبار السـ . و ذكر التقرير أن بعض الـ رشحين اسـ خدموا ، بشكلٍ خاطئ ، و رد عامة لتمويل حملاتهم الانتخابي ، وقد استمرت الحملات الانتخابية حتى في يوم الاقتراع وفي حالات أخرى في مراكز الاقتراع نفسه . كما تم استخد م قوات العسكرية كأعضاء في اللـ ن الميداني

كانت انتخابات سبتمبر 2006 الرئاسيّة والمحلّية مفتوحة وتنافسيّة كما شكّلت تحسناً مقارنة بالانتخابات السابقة وفقاً لمراقبين محلّيين ودولـ ر . فلأوّل مرّة نافس مرشّحو المعارضة في لانتخابات الرئاسيّة وحظوا بتغطية متساوية في وسائل الإعلام الحكومية المرئية , المسموعة , المقروء . ومع هذا ظهرت مشاكل في عملية تسجيل النـــاخبين وإعـــادة تقســـيم الـــدوائر الانتخابية , فرز الأصوات بالإضافة إلى حوادث متفرّقة من عنف المصاحب للانتخابـــات واستخدام موارد الدولة لصالح الحزب الحاكـ .

تم تخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية مدتها سبع سنوات بـــنسبة 77 % مـــن نســـبة المقترعين في ثاني انتخابات رئاسية مباشرة في البلـ . حصل مرشّح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان على 22 % من نسـ ة المقترعير . حصل كلُ مـــن المرشّـــحين البـــاقين المعارضين والمستقلّين الثلاثة على أقلّ من 1 %. ووفقاً للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، شارك في الانتخابات حوالي 5 % من الناخبين المؤهّلين بينهم 42 % من النسا . يـــنصّ دستور على انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي من بين مرشّحين اثنين على الأقل يزكيهمـــا البرلمار .

وصفت منظّمات غير حكوميّة دوليّة وبعثة المراقبة التابعة للاتّحاد الأوروبي الانتخابات بأنّها خطوة مهمّة وغير مسبوقة في تطوّر الديمقراطية في البلـ . وقد أشارت البعثة الأوروبيّة إلى أنّ حزب المؤتمر الشعبي العام قد حصل على أفضليّة انتخابيّة غير عادلة لأنّ موارد الدولة الهامة وضعت تحت تصرّف مرشّحيه خلال الحملات الانتخابير . وبالرغم مـــن المخالفـــات الانتخابيّة التي أعربت المعارضة عن أسفها لحدوثها، إلا أنّها وصـــفت الانتخابـــات كـــأول انتخابات حقيقية تنافسية في تاريخ البلـ . خلافاً للأعوام السابقة، لم يفد المراقبون الـــدوليّون والمحلّيون عن وجود صعوبات كبيرة في دخول مراكز الاقتراع أو حول إعداد تقاريرهـ

أفادت منظّمة غير حكوميّة دوليّة أنّ عمليّة تسجيل الناخبين في شهر أبريل 2006 قد شابها نقص التدريب في لهيئة الإدارية وتسجيل عدد كبير مـــن النـــاخبين دون الســـن القانونيّـــة وتدخّلات المسئولين الأمنيّير . ادعت منظمات حكومية محلية أيضاً أنه تم تسجيل مواطنين موتى كناخبين في سجل الانتخاباتـ . وقد أفادت المنظّمة الدولية أيضاً أنّ تحالف المعارضة أحزاب اللقاء المشترك" قد رفض المشاركة في عمليّة " جيل الناخبين نظراً لادّعاءات تحيّز اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التي قامت بتولّي عمليّة تسجيل الناخبير . قامـــت اللجنـــة العليا للانتخابات والاستفتاء بتوظيف أفرادً في فترة قصيرة ولم تتمكّن من تـــدريبهم تـــدريباً مناسباً قبل البدء بعملية تسجيل الناخبير .

تفقت أحزاب اللقاء المشترك" وحزب المؤتمر الشعبي العام في شهر يونيو 2006 علـــى اتفاقية مبادئ بما فيها تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة كشوفات الناخبين مـــع اللجنـــة العليـــا

للانتخابات والاستفتاء وتحديد الأسماء التي يجب حذفها بسبب الأخطاء التقنيّ . بالرغم من أنّ اللجنة عليا للانتخابات والاستفتاء طلبت حذف المحاكم أكثر من 200 لف ناخب دون السن القانوني أو أسماء مكرّرة، لم يتمّ إعطاء نسخة إلكترونيّة قابلة للبحث من كشوفات النـــاخبين للأحزاب المعارضة أو الدوائر الانتخابية المحلّية لكي تتمكّن من التحقّـق مـــن كشـــوفات الناخبين قبل جراء الانتخابات . أفادت تقارير أن اللجنة العليا للانتخابـــات حـــ ت أســـماء ناخبين مؤهّلين من كشوفات الناخبين عن طريق الخطأ في العديد من الدوائر الانتخابيـ

بالإضافة إلا ذلك تم إع ة تقسيم العديد من الدوائر الانتخابيّة قبل شهرٍ واحد مـــن إجـــراء الانتخابات بطريقة لم تتسم با شفا ة كما أفـــاد العامـــة والمراقبـــون الـــدوليّ ن و أحـــزاب المعارضـ . أشار مراقبون مستقلون معارضون أنّ إعادة تقسيم الدوائر قد أدّى إلى زيـــادة تمثيل مرشحي المجالس المحلية في الدوائر التي تُعتبر موالية للحكومـ .

في حين تم الإفا ة أنّ فرز الأصوات في الا تخابات الرئاسيّة كان عادلاً ودقيقاً بشكلٍ عـــام، إلاّ أنّ تقارير عديدة أفادت أنّه لم يتم فرز الأصوات في انتخابات المجالس المحلّية في بعض ا دوائر أو لم يتم حمايتها بعد الفرز ، ما جعل إعادة فرز الأصوات أو ا حقق من صـــناديق الاقتراع أمراً مستحيلا .

بدت أعمال عنف المصاحبة للانتخابات خلال فترة الثلاثـــين يومـــاً المخصّصـــة للدع يـــة ا نتخابية وفي يوم ا قتراع أقل ، بشكل ملحوظ مقارنةً بالانتخابات السابقة . أفـــادت اللجنـــة العليا للانتخابات والاستفتاء عن مقتل سبعة أشخاص في أعمال عنف مصاحبة للانتخابـــات . تل مسئول انتخابي وهو ضو في المعارضـ) وعضوين في الحـــزب الحـــاكم بعضـــهم البعض في شهر أغسطس 2006 في خلاف على الانتخابات في محافظة الجوف . في يـــوم الاقترا ، قُتل شخصان في اشتباكات بين مؤيدي الحكومة والمعارضة في محافظة تعز ، كما تل شخص ن في محافظة عمران . أفادت اللجنة العليا للانتخابات ن وفاة مسئ ل انتخـــابي في محافظة حجّة يوم الاقترا ، لكن ومع نهاية العام، لم تحدث أي تطورات في القضي .

قُتل مدير الحملة الانتخابيّة ر شّح الرئاسة ا ستقل أحمد المجيدي في شهر أغسطس 2006 في محافظة لحج ، لكنّ اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لم تعتبر هذه الحادثـ ة ذات صـــلة بالانتخابات . ومع حلول نهاية العام لم يتم إعلان أي نتائج . ول تحقي ات الحكومة في هـــذه الجريمـ . لم ترد أيّ تقارير عن قيام الأجهزة الأمنيّة في الحكومة بقتل أيّ شخص في أحداث مصاحبة لانتخابات .

ينصّ القانون على أنّ تكون الأحزاب السياسية منظمات وطنية حيوية ولا يجوز أن تقتصر عضويتها على منطقة محدد . يحظر الدستور تأسيس أحزاب تتنافى مع تعاليم الإسلام أو تتعارض وأهداف ثورة البلد أو تنتهك الالتزامات الدولية للبلد .

ينص القانون على أنّ ينظم كل حزب ، على الأقل 75 عضو مؤسس و 2500 عضو . كما لا يُسمح بتأسيس الأحزاب بناءً على أسس مناطقية أو قبلية أو طائفية أو طبقية أو مهنية أو جنسية أو عرقية . ويحق للمرشحين من أي حزب إعلان ترشّحهم في الانتخابات . قدّمت الحكومة الدعم المالي لمعظم الأحزاب السياسية 23 بما في ذلك مبلغاً ضئيلاً لنشر صحف أحزاب

ظل حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الحزب المسيطر منذ توحيد البلد حيث سيطر على 238 مقعداً في البرلمان من أصل 301 ، المنتخب في 2003 . الإصلاح هو الحزب الرئيسي الوحيد إلى جانب الحزب الحاكم ولديه 46 مقعداً في البرلمان . شوهت القبلية في بعض الأوقات المشاركة السياسية وأثرت سلباً على تشكيل الحكومة المركزية . أشار مراقبون أنّه غالباً ما كان يتم اختيار أشخاص للترشح لمنصبٍ ما أو إعطائهم وزائف في وزارات معينة وفقاً لانتماءاتهم القبلية . وبما أن المناطق القبلية ما زالت خاضعة لنظمة خاصة ، تم الإفادة عن قيام بعض زعماء القبائل بالتأثير على فراد القبائل للتصويت لصالح مرشحين معينين

بالرغم من عدم فرض أي قيود رسمية للحد من مشاركة المعارضة إلا أن الحكومة صعّبت على بعض الأحزاب عملية التنظيم . بحلول نهاية العام ظلت الحكومة متمسكة بالكثيرمن الأصول والممتلكات الخاصة بالحزب الإشتراكي اليمني المعارض بما في ذلك الأراضي والمباني التي صادرتها بعد الحرب الأهلية في عام 1994 .

اتّهم الرئيس علناً في 2005 حزبين صغيرين بمحاولة الإطاحة بالحكومة عبر إذكاء تمرد الحوثي . استولى رجال مسلّحون على مقرّ حزب اتّحاد القوى الشعبيّة وأعيد تشكيل الحزب وبالقوة في ظلّ ظروف تكتنفها الشكوك .

قامت الحكومة في 20 مارس بحل حزب الحق بدعوى مخالفته لقانون الأحزاب السياسية . وبالرغم من ذلك، أدعى مراقبون من المجتمع المدني أن إلغاء حزب الحق كان بسبب صلته بالمتمردين الحوثيين **و اتجاهاته الزيدية** .

اقترعن النساء وشغلن مناصب ، غير أن الأعراف الثقافية رسخة في التقاليد القبلية والتأويلات الدينية حدّت من ممارستهن لهذه الحقوق . هناك برلمانية واحدة في مجلس النواب

الذي يظم 301 مقعـ . كما أن هناك 3 نساء في الحكومـ : وزيرة حقوق الإنســـان ووزيـــرة الشؤون الاجتماعيّة والعمل وقاضية في المحكمة العلـ . أنشأت اللجنـــة العليـــا للانتخابـــات والاستفتاء في عام 2005 قسـ خاص بالنساء عني مناقشة القضايا المتعلقة بـ مساواة بـــين الجنسين في العمليّة الانتخابيّ . نفذ القسم حملات توعية حول أهمّية التصويت وآلـ ته وذلـــك قبل إجراء انتخابات سبتمبر . تقدّمت 164 مرأة لـ نتخابات في انتخابات ســـبتمبر 2006 وفازت 38 منهنّ بمقاعد في المجالس المحـ . . اتهم ناشطون معنيون بحقـــوق المـــرأة وكـــذا مرشحات لمجلس النواب الحزب الحاكم والسلطات **بتزوير** الانتخابات ضد النسا .

لم يشارك العديد من الأخداـ ، وهم أقلية عرقية تنحدر من من سلالة الأفـ رقة الشرقيين، في العملية السياسية بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وبسبب التمييز . لم يوجد هناك أي عضو من جماعات الأقليات في الحكومة أو البرلمار . لم ترد تقارير عن منع مشاركة الأشـــخاص ذوي الإعاقة في العمليّة السياسيّ .

الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على العقوبات الجنائية لمرتكبي الفساد حكومـ ، ومع هذا لم تقـــم الحكومـــة بتطبيق هذا القانون بشكلٍ فعال، وكثيراً ما انخرط مسئولون في ممارسات فســـاد بـــدون أن يعاقبوا على ذلك . أوضحت مؤشرات البنك الدولي العالمية الخاصة بالحكم عن وجود مشكلة فساد خطيرة، والاعتقاد السائد أن الفساد متفشٍ في كل فرع ومستويات الحكومـ .

هناك اعتقاد سائد مفاده أن المسئولين الحكوميين والبرلمانيين يستفيدون من ترتيبات ســـرية واختلاس أموال . ولطالما كانت المشترـ ات مصدراً رئيسياً للفساد في السلطة التنفيذيـ . أفـــاد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسـ ة وفي شهر مارس 2006 ، وـ و جهاز الـ سئول عـــن التحقيق في الفساد في البلد، أنّه بين إنشائه عام 1999 وبين عام 005! ، حقق فـــي 518 قضيّة فساد حكومي بينها 316 قضية رـ ت إليه عام 005! ، ما أدّى إلى خسارة قـــدرها 24.7 مليون دولار 4.86 مليار ريال) من لخزينة العامـ . تمّ حالة 490 قضيّة من أصل 518 مع حلول نهاية اـ عام إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنهـ ، في حـــين أنّ 28 قضيّة متبقية كانت لا تزال قيد نضر . تم إحالة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاســـ ة إلى البرلمان لكنّها لم تكن متاحة لعامة الناسر . تم فقط محاكمة مسئو ز صد ر بسبب الفساد منذ إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسـ . . وقد اعتُبر أن العدد الحقيقي لقضـــايا الفســـاد وبشكل عام أعلى بكثير ممّا أفاد عنه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبـ .

أفادت تقارير ـ ن تفشّي الفساد الصغير في كلّ مكتب حكوميّ تقريبـ . غالباً ما يُتوقـــع مـــن لمرشحين للوظائف أن يشتروا وظائفهـ . تم الإفادة أن مفتّشي الدوائر الضريبية غالبـــاً مـــا

رف وا تقديراتهم الضريبية ووضعوا الفارق في جيوبهم . تلقى العديد من المسئولين الحكوميين على رواتب لقاء وظائف لم يشغلوها أو على رواتبٍ متعددة على نفس الوظيف .

صادق الرئيس على قانون مكافحة الفساد في شهر ديسمبر 2006 والذي قضي بتأسيس أول هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة جديدة تتولى التحقيق في قضايا الفساد الحكومي . وللهيئة مجلس يضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

قام البرلمان في 25 يونيو بانتخاب 11 عضواً للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ويشغل رئيس الهيئة ونائبه منصبيهما لمدة عامين ونصف حيث يمكن لهما أن يشغلا منصبيهما لفترة إضافية مماثلة عامين ونصف) إذا وافقت الهيئة على ذلك ، بينما يمكن لأعضاء الهيئة الاعتياديين أن يشغلوا مناصبهم لدورة واحدة ذ ط مدتها خمس أعوا . وقع الرئيس صالح في 4 يوليو قراراً جمهورياً يقضي رسمياً بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد حيث ترأس أول اجتماع للهيئ . انتخبت هيئة مكافحة الفساد وزير الاتصالات السابق ، أحمد الآنسي رئيساً لها والأستاذة المشاركة للعلوم السياسية في جامعة صنعاء، بلقيس أبو إصبع نائباً للرئيس .

قامت الهيئة في أوائل شهر يونيو بعزل مدير عام الضرائب، حُسين علي الأمير ومدير عام الصحة العامة والسكان، فضل محمد الأكوع ومدير عام الكهرباء، أحمد سيلان ب هم فساد في محافظة ذمار .

يتطلب القانون درجة من الشفا ية وتمكين عامة الناس من الحصول على المعلومات، كما أن قانون الصحافة والمطبوعات ينص على حق الصحفيين في الحصول على تقارير ومعلومات حكومية، لكن وعلى أرض الواقع لم تقدم الحكومة إلا القليل من الإجراءات لضمان الشفافي . أقر البرلمان في شهر أغسطس 2006 قانون براءة لذمة المالية والذي ينص على الكشف لعامة الناس عن أصول وأملاك المسئولين الحكوميين، وقد عملت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على تطبيق ذلك خلال العا . نشرت الحكومة القليل من المعلومات على شبكة الإنترنت إلا أن معظم المواطنين لا يمكنهم تصفح شبكة الإنترنت .

قسم ا : موقف الحكو ة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في د ى انتهاكات حقوق الإنسان

عملت المجموعات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وبشكلٍ عام بدرجات متفاوتة من التقييد الحكومي، حيث قامت وبشكلٍ عام بتحقيق ونشر استنتاجاتها حول قضايا حقوق الإنس ن مع القليل من القيو . أفادت منظمات غير حكومية أن المسئولين الحكوميين لم

يكونوا دائما متعاونين ومتجاوبين مع وجهات نظره . ينظّم قانون المؤسّسات والهيئات تشكيل المنظّمات غير الحكوميّة ونشاطاته .

يسمح القانون بعض التمويل الأجنبي للمنظّمات غير الحكوميّة وبرض رقابة حكوميّة على لانتخابات الداخليّة لهذه المنظّمات . رعت وزارة حقوق الإنسان خلال العام العديد من المبادرات لتحقيق لمزيد من التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة المحلّي .

ظلّت المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان تعمل طوال العا . وفي د ن حظيت المنظمات غير الحكومية الموالية للحكومة بدعم الحكومة أو الحزب الحاكم، حصلت منظمات أخرى وبشكل واضح على دعم من قبل أحزاب المعارضة أو ظلت مستقلة استقلالاً تام .

كان من بين أكثر المنظمات غير الحكومية نشاط : مركز المعلومات والتدريب لحقوق الإنسان والـ يئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات هو) و المؤسسة العربية لدعم النساء والأحداث والمدرسة الديمقراطية منتدى الإعلاميات اليمنيات ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسار .

مارست بعض المنظمات غير الحكومية الرقابة الذاتي . أفادت تقارير أن بعض الوزارات قامت بمض يقة المنظمات غير الحكومية التي تنتقد الحكومة من خلال تأخير الإجراءات المفروضة للتسجيل واستخراج الترخيص السنوي وعبر إجراءات التمويل البيروقراطي . على سبيل المثال، رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تجديد ترخيص منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان وذلك بسبب انتقادها للحكومة بخصوص حرية الصحاف . تطلب الحكومة من المنظّمات غير الحكوميّة التسجيل سنويّا وإلا سي م ا علان عن عدم قانونيته . ومع هذا استمرت المنظمات التي حُرمت من التراخيص بالعمل خلال العا .

أفادت تقارير بقيام الحكومة في بعض الحالات بتسجيل منظّمة مو الية للحكومة مستنسخ " عن منظّمة غير حكوميّة معيّد ، معترفة ، على الف ر بالمنظمة غير الحكومية المستنسخة على أنّها المنظّمة غير الحكوميّة الشرعيّة، وبالتالي منع المنظمة الأصلية من تجديد رخصتها بنفس سمها الأصلي . وفي مثل هذه الحالات يجب إعادة تقديم طلب التسجيل تحت سم جديد . وفي بعض الحالات تم الإفادة أنّ الحكومة لم تتجاوب مع بعض طلبات التسجيل خلال العا ، وأنّها جمدت وبشكل غير رسمي طلبات الترخيص الجديدة قبل انتخابات سبتمبر .

راقبت الحكومة تمويل المنظّمات غير لحكوم . . تم الإفادة عن استخدام الحكومة للمراجعات الماليّة كذريعة لمضايقة أو إغلاق منظّمات غير حكوميّ ، وقد أُدعي احذ ظ بعض المنظّمات غير الحكوميّة سجلاّت لا ترتقي إلى درجة الشفافي . أفادت العديد مـــن المنظّمـــات غيـــر الحكوميّة عن وصفها بعميلة لقوى أجنبيّ " في وسائل الإعلام الموالية للحكومة بعد نشـــر ها ذ ار ر نذ ت الحكوم . خلال عام، تم وصف كل من صد يّات بـــلا قيـــود و المنظمـــة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات هو" ومنتدى الشقائق العربي ومرصد حقوق الإنسان بأنّهم عملاء أجانب ' في وسائل الإعلام ا موالية للحكوم .

منحت الحكومة منظمة العفو الدولية ومنظمة مر اقبة حقوق الإنسان هيومان رايتس وتـــش) وبرلمان الاتحاد الأوروبي ومركز حماية الصحفيين مجالاً **محدود**ا للإطلاع على الســـجلات ومراكز الاحتجاز والسجور . أبقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مكتب مقـــيم لتفقـــد أوضاع السجون خلال العام، رغم أنّ الدخول إلى سجون جهاز الأ ن السياسي كان محدودا أحياذ . قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنفيذ بعثات إنسانية فـــي المنـــاطق المحيطـــة بمحافظة صعده وذلك لدعم السكان المهجرين خلال العا . واستمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تشغيل مخيمات للمهجرين داخلياً وذلك لسكان صعده المُهجرير .

. اولت وزارة حقوق الإنسان زيادة الوعي حقوق الإنسان من خلال حملات التوعية الشعبية , تدريب أفراد الأمن والمشاركة في العديد من المؤتمرات بالتعاون مع المجتمع المدني .

وخلال العام كانت اللجنة البرلمانيّة حقوق الإنسان غير فاعلة إلى حدٍّ كبير شأنها شأن لجنة مجلس لشورى لحقوق الإنسار .

قسم ذ : التمييز وا عسف ا جتد ي والاتجار بالبشر

نص قانون على أن كافة المواطنين متسو ن في الحقوق والفرص، إلا أن الحكومـــة لـــم تطبق هذا القانون بشكلٍ فاعل . ظل ا تمييز ا قائم على أساس العرق والجنس وا عاقة مشكلة كبير . عملت م اقف الثقافية الراسخة على الحدّ من حصول المرأذ على حقوق متساوي .

المرأة

يجرّم القانون الاغتصاب، إلا أن الحكومة لم تطبق هذا القانون بشكلٍ قاعل . , تصل عقوبـــة الاغتصاب لسجن لمد 15 عام إلا أن هذا الحكم لم يُطبق على أية قضية اغتصاب بحلـــول نهاية العا . وغالباً ما تم محاكمة ضحية الاغتصاب بتهمة ارتكاب الزنا وذلك بعد إطـــلاق سراح المغتصب . يجب أن يعترف المتهم أو يجب على الدفاع إحضار أربع شهود إنـــاث أو

شاهدين ذكور على وقوع الجريمة وفقاً للقانون . لم تقم الحكومة بعد باستخدام تكنولوجيا حمض النووي دي . إن . أي) في قضايا الاغتصاب الجنائية، وكما أنه وبدون توفر شهود كان من الصعب المُضي في إجراءات التقاضي . وغالباً ما كانت قضايا الاغتصاب تتعرض للإعاقة بسبب الفساد المنتشر . أكدت منظمة محلية رائدة معنية بحقوق المرأة أن النظام القضائي فشلَ في إنصاف ضحايا الاغتصاب . لا يجوز لمرأة رفض المعاشرة جنسية مع زوجها طبقاً للقانون ، كما لا يجرم القانون الاغتصاب الزوجي . لا توجد إحصائيات موثوقة حول عدد حالات الاغتصاب . معظم النساء لا يتقدمن بشكاوى إذا غُتصبن وغالباً ما يُفضلن السكوت لخوفهن من جلب العار لعائلاتهن أو لخوفهن من عنف الانتقا .

ي نهاية العام كانت قضية اغتصاب أنيسة الشعيبي في عام 2004 لا تزال جاري . تم احتجاز الشعيبي من قبل إدارة البحث الجنائي في شهر نوفمبر 2003 مع طفليها بدعوى اختطاف وقتل زوجها، والذي تبيّن لاحقا أنه لا يزال على قيد الحيا . أفاد محامو أنسية الشُعيبي أنه تم احتجاز ها بطريقة غير قانونية لمدة 38 يوماً في سجن تابع إ دارة البحث الجنائي، وأنها تعرضت خلال تلك الفترة للاغتصاب والتعذيب من قبل اثنين من كبار ضباط المباحث . استمرت أنيسة الشُعيبي بتلقي التهديدات بقتلها وقتل طفليها بحلول نهاية العا .

ينصّ الـ انو ن على حماية المر أة من العنف غير أن هذا الحكم القانوني نادراً ما تم طبيقـ . حصلت حالات عتدا ات زوجية إلا أنه لم يتم توثيقها وبشكل عا . اعتبرت حالات العنف ض د النساء والأطفال شأناً أسري حيث م يتم إبلاغ الشرطة عنه عاد . نظراً لعادات وتقاليد المجتمع ترفع المرأة معتدى عليها شكواها إلى أحد أقاربها الذكور بدلاً من السلطات) والذي يقوم بدوره بـ توسط لمصلحتها وتوفير الحماية والملاذ الآمن لها . فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة يمن تايمز " مقالاً افتتاحياً في 3 ديسمبر تحت عنوان ضرورة عنف ضد مرأ " والذي من خلاله ناقش الكاتب أنه لا يتوجب على المرأة اللجوء إلى السلطات إذا ما تعرضت للضرب على يد أحد أقربائها الذكور .

عمل ملجأ صغير في مدينة عدن على مساعدة ضحايا العنف من لنسا ، وكذلك تم تشغيل خطوط هاتفية ساخنة لتلقي البلاغات) في كلٍ من صنعاء وعدن لهذا الغرض وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً متواضع . أعلنت وزارة حقوق الإنسان يوم 10 أبريل إطلاقها خدمة الخط الساخن في كل أرجاء البلاد لتلقي الشكاوى حول انتهاكات حقوق الإنسان، ولم يتضح عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة حول أحداث العنف الأسري .

استمرت الصحافة ونشطاء حقوق مرأة ووزارة حقوق الإنسان في التحقيق ورفع التقارير حول انتها ات حقوق مرأ . وقامت منظ ات غير حكومية خلال العام بعقد مؤتمراتٍ عديدة

حول حقوق المرأة تناولت قضايا العنف ضد المرأة ورفع مستوى التمثيل السياسي والتمكين الاقتصادي للمرأة .

يُجيز قانون العقوبات التساهل مع الأشخاص المتّهمين بارتكاب جرائم متعلقة بشرف ، وهي اعتداءات عنف أو جرائم قتل تُرتكب بحقّ الإناث بسبب ما قد يبدو أنها تصرّفات مُشينة أو متمردة من قبلهن . ومع هذا لا يعالج القانون الأشكال الأخرى لجرائم الشرف بما في ذلك الضرب والعزلة القسرية والحبس والإكراه على زواج البكر والحرمان من التعليم .

تنصّ الأحكام القانونية المتعلقة بالعنف ضدّ المرأة على قتل الرجل المدان بقتل امرأة . ولكنّ الزوج الذي يقتل زوجته وعشيقها قد يُغرَّم أو يُسجن لمدة عام واحد أو أقل .
الدعارة غير قانونية ، إلا أنها شكّلت مشكلة خاصة في عدن وصنعاء . عقوبة الدعارة السجن لمدة تصل إلى 3 أعوام أو غرامة مالية . تسامح كل من وزارة الداخلية وجهاز الأمن السياسي كما سهلا وبشكلٍ غير رسمي الدعارة والسياحة الجنسية وذلك من خلال الفساد، ومن أجل مكاسب مالية وتشغيلية . لا يوجد قوانين تعاملت مع قضية السياحة الجنسية ، ومع هذا شكلت السياحة الجنسية مشكلة خاصة في عدن وصنعاء .

لم يكن هناك قوانين تمنع التحرّش الجنسي، والذي كان يحدث في أماكن العمل وفي الشوارع .

مارست التقاليد الاجتماعية والتأويل المحلي للشريعة الإسلامية التمييز ضد المرأة . يحقّ للرجل الزواج بأربع نساء . وبموجب القانون فإنّ السنّ الأدنى للزواج هو 15 عاماً، ولكنّ هذا القانون لم يطبّق على نطاق واسع فقد تم تزويج فتيات في سنّ العاشر .

يجوز للرجال تطليق زوجاتهم وبدون تبرير ذلك أمام المحكمة . ويحق للمرأة أيضاً ووفقاً للقانون طلاق من زوجها (الخلع) ولكن يجب عليها تبرير ذلك . كما أن هناك العديد من الاعتبارات العملية والاجتماعية والمالية السلبية التي تندرج تحت هذا الإطار .

يجب على المرأة التي تنوي السفر خارج البلاد وبحسب العادة أن تحصل على إذن من زوجها أو والدها للحصول على جواز سفر ومغادرة البلاد . على الأقرباء الذكور مرافقة المرأة أثناء سفرها لكنّ هذا الإجراء لم يكن محل تطبيق دائم . أفادت بعض النساء أنّهنّ سافرن بحريّة وبدون رفقة ذكور .

تمنع بعض تأويلات الشريعة الإسلامية المرأة المسلمة من الزواج برجل غير مسلم ولكنّ الرجل المسلم يحق له الزواج بامرأة غير مسلم . لا يحقّ للمرأة أن تمنح الجنسية لزوجها الأجنبي ولكن يجوز لها أن تمنح الجنسية لأطفال مولودين من أب أجنبي في حالة وفاة الأب أو هجره لها . يجب على الزوجة الأجنبية المتزوجة بمواطن البقاء في البلاد لمدة عامين من أجل الحصول على تصريح إقامة .

وفقاً للوائح وزارة الداخلية يجب على كلّ مواطن يرغب بالزواج من أجنبية الحصول على موافقة من الوزار . أما المرأة التي ترغب بالزواج بأجنبي فعليها أن تقدّم دليل على موافقة والديها إلى وزارة الداخلية . والمرأة الأجنبية التي ترغب بالزواج بمواطن عليها أنّ تثبت للوزارة " حُسن السيرة والسلوك " وأنها ـ ير مصابة بأمراض معدية ".

وفقاً للتعداد السكاني لمنظمة الإحصاءات المركزية للعام 2004 بلغت نسبة الأمية بين أوساط النساء حوالي 9 % بينما بلغت 7 % بين أوساط الرجال، هذا بالرغم من أن الإحصاءات في اليمن لا يمكن الوثوق بها وبشكلٍ كبير جد . كان لارتفاع معدّل الأمّية تأثيراً بالغاً على مشاركة النساء في انتخابات سبتمبر 2006 ، إذ حدّ من الوصول إلى المعلومات حول الحملات الانتخابية والحقوق السياسيّ . أشار مراقبو الانتخابات أيضاً إلى أنّ الأمّية ساهمت في ترسيخ الاعتقاد بأنّ النساء غير قادرات على تولي المناصب العامة . بلغ معدل الخصوبة 6.67 طفل للمرأة الواحد . لم تتلقى معظم النساء خدمات الرعاية الصحية الأساسية .

وبشكل عام فلقد كانت النساء في الجنوب خاصة في مدينة عدن أكثر تعليماً من نظرائهن الشماليات كما تمتعن بفرص عمل أكثر . ولكن منذ حرب الانفصال في العام 1994 انخفض عدد لنساء الموظفات في الحكومة في الجنوب بسبب الضغط الثقافي القادم من الشمال وبسبب الركود الاقتصادي . ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية شكّلت النساء العاملات نسبة 3 % من القوى العاملة مدفوعة الأجر في عام 2003 .

ينصّ القانون على أنّ النساء متساويات مع الرجال في حق التوظيف، ولكنّ بعض الناشطات ومنظمات غير حكومية أفادوا بأنّ التمييز أمر شائع في القطاعين العام والخاص . كما أن آليات تنفيذ الحماية المتساوية كانت ضعيفة أو معدومة .

يوجد هناك ما زيد على 170 منظمة غير حكومية تعمل لضمان تقدّم النساء ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل . عمل منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان مع منظمات غير

حكومية أخرى والحكومة والدول المانحة على تعزيز المشاركة السياسية للمرأ . قام إتحـــاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة بتنفيذ ورش عمل حول حقوق المرأ .

الطفل

افتقرت الحكومة للإرادة السياسية وللموارد اللازمة لضمان توفير التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية الكافية والخدمات اللازمة للأطفال . ينصّ القانون على توفير التعليم المجـــاني والإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 أعوام إلى 15 عام، إلا أن الحضور الإلز ي لم يُطبّق، كما ن الكُتب والزي المدرسي رفعت تكاليف الحضور المدرســـي إلـــى حوالي 10 دولارات (2000 ريال) لكل طالب في العام الواحد . تم توفر التعليم الحكـــومي للأطفال في كافة المراحل الدراسية ومروراً بالمرحلة الثانوي . كان الحضور إلزاميـــاً فـــي كافة الصفوف الأساسية وحتى الصف التاسع؛ إلاّ أنّ العديد من الأطفال وخصوصاً الإناث، لم يرتدن المدرسة الابتدائيّ . ووفقاً لإحصاءات الحكومة في العـــام 2006، بلـــغ متوســـط حضور الطلاب في المدارس الابتدائيّة 31,65 % للأولاد و 31,74 % للفتيـــات . أفـــاد تقرير حول المجتمع والإقامة والتمويل أعدّه مشروع التعليم والخدمات الإجتماعية مكافحـــة عمل الأطفال أكسس ميدل) عام 2007، أن 5 % من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم مـــن 6 أعوام إلى 15 عام لم يلتحقوا بالمدارس .

ينصّ القانون على توفير الرعاية الطبية المجانية للأطفال حاملي الجنسية، ولكنّ هذا لم يُطبَّق بشكلٍ دائ . وقد كانت سوء التغذية منتشر . وفقاً لإحصائيات صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف) لعام 2005، ن معدل وفيات بين أوساط الرضع بلغ 76 حالـــة وفـــاة لكـــل 1000 حالة ولاد . تلقى الأطفال الذكور معاملة أفضل ظروف صحية أفضـــل، معـــدلات بقاء على .

تم الإفادة في 12 يونيو عن قيام مئات الأطفال بالتظاهر أمام مقر مبنى الحكومة في صنعاء مطالبين بالمزيد من الدعم المالي لحل مشاكلهم في مجالات الصحة والتعليم والتغذية وعمالة وتهريب الأطفال . خلال المظاهرة والتي نظمتها المدرسة الديمقراطيـــة وحظرهـــا ناشـــطو حقوق الطفل سلم المتظاهرون رسالة إلى رئيس الوزراء مطالبين الحكومة بالوفاء بوعودها بتوفير خدمات التعليم والصحة المجانية للأطفال .

يمنع القانون ختان الإناث ، غير أن ختان الرضيعات اللاتي لم يبلغن سن الأربعين يوم كان منتشراً ومُمارساً في المناطق الساحلي . وبالرغم من قيام العـــاملين فـــي مجـــال الصـــحة

و لمسئولين الحكوميين بتشجيع الناس على عدم ختان الإناث، أفادت منظمات معنية بـــالمرأة أن نسبة ختان الإناث وصلت 0 % في بعض المناطق الساحلية مثـــل المهـــرة والحديـــد . أعدت اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة الأوقاف والإرشاد الديني كتيّب للمرشدين الدينيين حول قضايا صحة المر ة بما في ذلك الآثار الصحية السلبية الناجمة عن ختان الإناث .

ظلت مسألة زواج الأطفال مشكلة كبرى في البلا . ينص القانون على أنّ سن الزواج لـــدى الإناث هو 15 عام، ولكنّ هذا القانون لم يُطبّق، وقد تمت حالات زواج لفتيات فـــي ســـن العاشر . قدر صندوق الأمم المتحدة للط ولة اليونيـ فـ) في 2005 بأن نســـبة الأطفـــال المتزوّجين دون سن 15 عام بلغت حوالي 7 %. ووفقا لـــوزارة الشـــؤون الاجتماعيـــة والعمل لم تقم الحكومة بحملات توعية حول الآثار السلبـ ة لزواج الأطفال نظراً للحساســـية الثقافية للقضيـ .

لا عرف القانون كما لايمنع ا ســ .ة إلى لأطفال، كما لم تتوفر معلومات موثوقة حول مدى انتشار الإساءة إلى الأطفال .
شكّلت عمالة الأطفال مشكلـ . يحرم قانون الطفل عمالة الأطفال ، غير أن هذا القـــانون لـــم يُطبَّق، ، ما زال أطفال في سن الرابعة يعمـ ون في ورش عمل ، فـــي الزراعـــة أو كباعـــة متجولير .

ا تجار بالبش ر

لا يعالج القانون كما لا يحظّر وبشكلٍ واضح الاتّجار بالبشر، إلا أنة بالإمكان تطبيق أقســـام أخرى من القانون الجنائي في لبلد لمحاكمة مرتكبي جرائم التهريـ . أفادت تقارير موثوقـــة عن وجو د الاتّجار بالأطفال لأغراض التسول القسري والقيام بالأعمـــال التـــي لا تتطلّـــب الـ هارات والبيع على قارعة الطرقات، كما أفادت تقارير لم يتم التأكد من صحتها عن وجود الاتّجار بالنساء والأطفال لغرض الاستغلال الجنسي التجاري . يُجيز القانون، والذي لا يفرق بين الضحايا الأطفال والبالغين، سجن كل من يُدان بجرائم تتعلق بالاتّجار بالبشر لفتـــرات تصل لـى عشرة أعوا . تحرم قوانين أخرى وتعاقب بشدة على جرائم الاختطاف والاعتداء الجنسي . وينص قانون حقوق الطفل على حمايـــة الأطفـــال مـــن الاســـتغلال الاقتصـــادي والجنسي .

لم يتم الإفادة عن وجود اتجار داخلي ، ـ ر لأغراض جنسية خلال العا . إلا أنـــه ووفقـــاً لمنظمة محلية غير ـ كومية معنية بحقوق الإنسان فقد تم الاتجار بنساء يمنيات، بمـــا فـــيهن أولئك اللاتي لم يبلغن سن الموافقة على ذلك القاصرات ، ونقلهن من منازلهن إلى منـــاطق أخرى داخل البلد لأغراض الدعار . فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأنه تم تهريب فتاتين

قاصرتين، واحدة في عام 2005 والأخرى في عام 2006 ، لممارسة الدعارة في عدن فراراً من الإساءة المنزلية أو الزواج القسري في المحافظات الشمالية . كما اعتبرت هذه المنظمة بأن عملية الدعارة هذه ربما كانت منظمة كما توقعت قيام موظفين حكوميين وأمنيين صغار بإدارة أو الانخراط في الاتجار الجنسي داخل البلد . أفادت تقارير بقيام الحكومة وبشكلٍ واضح باعتقال ومحاكمة ضحايا الاتّجار تحت قوانين مكافحة الدعارة .

لم ترد أي إحصاءات رسمية حول عدد الأطفال الذين تمّ تهريبهم إلى خارج البلاد . وادّعت تقارير صحفية وأخرى تابعة لمنظمات غير حكومية أنّ التهريب إلى خارج البلد طال وعلى وجه الخصوص أطفال المحافظات الشمالية للعمل كمتسوّلين على الطرقات أو كبائعين متجولين أو كخدام في المنازل في المملكة العربية السعودية بمعدّل 200 طفلاً في الأسبوع . وقد أقرت وحدة عمالة الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال لعام أنه يتم تهريب أعداداً كبيرةً من الأطفال إلى المملكة العربية السعودية لغرض العمل . وقدّرت وحدة عمالة الأطفال بأنه يتم تهريب ما لا يقل عن عشرة طفال في اليوم إلى المملكة العربية السعودية . لم يكن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أي تقارير خلال العام عن تهريب أطفال إلى السعودية لأعمال جنسية تجارية . ولكن أفاد خبراء في منظمات دولية وحكومية بوجود أدلة بأنه تم الاتجار بفتيات لا يزيد أعمارهن عن 15 عاماً من محافظات المحويت وعدن وتعز لأغراض الاتجار بالجنس في هذه المحافظات . عمل أغلب هؤلاء الفتيات في فنادق وكازينوهات ونوادي ليلية . تولّى تهريب الأطفال أفراد وأطفال آخرون أكبر سناً وجماعات ضعيفة التنظيم حيث ساعدت هذه الجماعات الأطفال على عبور الحدود على ظهر الحمير أو بالسيارات أو سيراً على الأقدام .

أظهرت تحقيقات الحكومة أن الفقر المدقع هو الدافع الأساسي وراء الاتجار بالأطفال، وأن عائلات الأطفال الضحايا شاركت دائماً في هذا الاتجار . غالباً ما كان المهربون معروفين، إن لم يكونو على صلة بالعائلات المعنية، فقد كانت الأموال تُعطى إلى الوالدين أو تُقطع لهم الوعود بدفع المال لقاء سماحهم بالاتجار بأولادهم . تم مؤخراً الاكتشاف أن كثير من حالات الاتجار كانت متعلقة بالهجرة غير الشرعية .

استمرت الحكومة بمناقشة مكافحة الاتجار بالأطفال مع مسئولين في المملكة العربية السعودية . كما قامت وزارة حقوق الإنسان بإدارة خط ساخن لتلقي تقارير حول الاتجار بالبشر .

وفي محاولةٍ منها لمكافحة الاتجار بالأطفال، نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حملة في المناطق المعروفة بكونها الأماكن الأصلية للاتجار بالأطفال . حذرت وزارة الشؤون

الاجتماعية والعمل أهالي الأطفال المعرضين للوقوع ضحية الاتجار من مخـــاطر الســـماح لأطفالهم بالعمل في المملكة العربية السعودية .

ا شخاص ذ و الإعاقة

تنصّ العديد من القوانين على حقوق وكذا الاهتمام بذوي الإعاقة، ومع هذا وجد هناك تميزاً ضده . تنصّ القوانين على تخصيص % من الوظائف الحكومية لذوي الإعاقـــ ، وعلـــى ضرورة قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات، وإعفائهم من دفع الرســـوم الدراســـية وـ ى ضرورة تسهيل دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس . ولكن لم يُعرف إلى أي مدى تم تطبيق هذه القوانين . لا يوجد قانون وطني ينصّ علـــى تســـهيل إمكانيـــة وصـــول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني .

قام كلُ من الصندوق الاجتماعي وصندوق رعاية وإعادة تأهيل المعاقين، التابعين للحكومـــة وتحت إدارة وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، بتوفير خدمات أساسيّة قاصرة وتمويل أكثر من 60 منظّمة غير حكوميّة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاق .

الأقليات الوطنية العرقية

يعدُ الأخدا " الذين يمثلون مز % إلى % من عدد السكار) أدنى طبقة إجتماعيـــة فـــي البـ ا . عاش الأخدام في فقر كما تحملوا التمييز الإجتماعي المستمر ضده . قدّم الصـــندوق الإجتماعي الحكومي للتنمية الخدمات الأساسية لمساعدة لهذه الفئ .

ظلّ العنف القبلي مشكلة سائدةً في أرجاء البلد خلال العام، كما ظلت قـــدرة الحكومـــة فـــي السيطرة على عناصر القبائل المسـ ولين عن أعمال العنف **محدود** . إستمرت النزاعات حول الأراضي أو السيادة في بعض المناطق والتي تصاعدت وتحوّلت إلى مجابهات عنيفة بـــين الحكومة وبعض القبائل .

أفادت بعض جـ وـ ت حقوق الإنسان خلال العام أنّ بعض المهاجرين من أصل أفريقيّ قد واجهوا صعوبات فـــي الحصـــول علـــى تصـــريح مـــن وزارة الداخليّـــة للـــزواج مـــن مواطنين مواطنات .

لم تتوفر تقارير عن التميز المبني على أساس الجنس أو الإصابة بمرض نقـــص المناعـــة المكتسبة الإيدز ، إلا أن هذه القضايا تُعدُ ذات حساسية اجتماعية كما أنها لا تُناقش علنـ .

التحريض ع ى ارتكاب عمال تمييز

امت صحيفتا الدستور وأخبار اليوم التحريضي ن الـ ب تان لحكومة، وبشكلٍ مستمر بنشـــر مواد دعائية وذلك لأغراض قذف والتحريض على التمييز أو العنـــف . ففـــي 23 يوليـــو، نشرت صحيفة الدستور مقالاً ذكرت فيه أسماء 40 من أبرز الناشطات اليمنيـــات، حيـــث وصفتهُن بالمرتدّات . قامت الصحيفة أيضاً بنشر صور لأربع من هؤلاء الناشطات .

قسم ة : حقوق العمال

) حق الانتماء

ينصّ القانون على أحـ ية لمواطنين في تشكيل والانضمام إلى ا نقابات ؛ إلا أنّ هـــذا الحـــقّ خضع لقيود من الناحية العملي . يسمح القانون بتشكيل نقابات عمالي . لا ينصّ القانون على ذلك؛ إلا أنّ كافة الاتحادات العمالية الحالية ا درج تحت المظلة الوطنية للإتحاد اليمني العام لنقابات العمال . ادعى الإتحاد أن هناك حوالي 42.000 عضو في 21 إتحاد وذلك خـــلال انتخاب النقابات العمالية في انتخابات شهر يونيو . نفى الإتحاد أي صلةٍ له بالحكومة؛ كنّـ ه عمل وبكثب مع الحكومة لحلّ النزاعات العمالية عبر الـ ض .

استمرّ تسييس النقابات العمالية والجمعيات المهنية في عرقلة حق الانتما . حـــاول حـــزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في بعض الحالات السيطرة على الجمعيات المهنية من خـــلال التأثير على انتخاباتها الداخلية أو دس موظفيه، المرتبطين بالحكومة في الغالب، في مناصب ذات نفوذ في النقابات والجمعيات المهني .

ينصّ القانون على عدم إمكانية حلّ نقابات العمال إلا بموجب أمر من المحكمة أو حلها من قبل أعضائها؛ إلا أنّ الحكومة لم تحترم هذا الحق على أرض الواقـ . قامت وزارة الشـــؤون الاجتماعية والعمل بالتهديد بحل نقابة المعلمين اليمنيين ونقابة التعليم الفني ونقابة الأطبـــاء والصيادلة بدعوى عدم حصول هذه النقابات على تراخيص تصدرها الوزارة وبالتالي فقـــد ع ت بشكلٍ غير قانونـ . جاء هذا الإعلان الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عقب شهرٍ من الاعتصامات والمظاهرات نظمتها نقابة المعلمين اليمن ن في مختلف أنحـــاء اليمن مطالبين بزيادة أجورهـ .

يحمي القانون عموماً الموظفين من التمييز ضدّ النقابات . لا يحق لأربـــاب العمـــل فصـــل موظف بسبب قيامة بأنشطة في نقابت . أفادت تقارير بممارسة أرباب عمـــل فـــي القطـــاع الخاص التمييز ضد أعضاء نقابات عن طريق نقلهم وتخفيض درجاتهم الوظيفة وفصلهـ .

يحق للموظفين أن يتقدموا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باستئناف أي خلاف بما في ذلك حالات التمييز ضدّ نقابات العمال . كما يحق للموظفين تقديم أي قضية إلى لجنة التحكيم العمالية التي تترأسها وزارة والشؤون الاجتماعية والعمل والتي تتكون من ممثل عن رب العمل وممثل عن الإتحاد اليمني العام لنقابات العمال . يتم البت في مثل هذه القضايا عادةً لصالح موظفين خاصة إذا كان رب العمل شركة أجنبية . لم يقدم الإتحاد اليمني العام لنقابات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أي إحصائيات حول عدد الموظفين النقابيين الذين استخدموا هذا النظام خلال العام .

ب) حق التنظيم والتفاوض الجماعي

منح قانون العمل الحق جميع العمال ما عدا الموظفين الحكوميين ، الموظفين الأجانب ، عمال الأجر اليومي ، خدم المنازل في تنظيم أنفسهم والتفاوض جماعياً من دون تدخّل الحكومة . سمحت الحكومة بهذه الأنشطة غير أنها حاولت في بعض الحالات التأثير عليها من خلال دس موظفيها داخل هذه المجموعات والمنظمات . يحق للنقابات التفاوض بشأن تسوية أجور أعضائها ، كما يحق لها أن تلجأ إلى الإضرابات أو اتخاذ إجراءات أخرى لتحقيق مطالبها . يجب على موظفي القطاع العام رفع شكاواهم إلى المحاكم .

تتمتّع وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل بحق النقض الفيتو) ضد اتّفاقيات التفاوض الجماعي . ولقد وجد العديد من هذه الاتفاقيات . قد يتم إبطال أي تفاقية لاحتمالية تسببها بانتهاكات أمنية أو ضرار بالمصالح الاقتصادية للبلد .

ينصّ قانون العمل على حقّ نقابات العمال في الإضراب فقط في حال فشل محاولات التفاوض والتحكيم، وقد مارس العمال هذا الحقّ بتنظيم إضرابات قانونية . يجب تقديم مقترح الإضراب إلى 0 % على الأقل من كافة العمال المعنيين، كما يجب أن يصوت 5 % منهم لصالح المقترح . تم منع الإضرابات ذات الأغراض السياسية الواضحة . أفادت تقارير بتنفيذ 40 إضراباً سلميّاً على الأقل خلال العام .

قامت نقابة المعلمين اليمنيين خلال العام بتنظيم عدد من المظاهرات والإضرابات والاعتصامات مطالبة الحكومة بالالتزام بقانون إستراتيجية الرواتب والأجور لعام 2005، والذي ينص على منح المعلمين رواتب ومخصصات مالية أعلى . نظمت نقابة المعلمين في 6 و 18 من شهر مايو إضرابات في محافظة لحج . نظمت النقابة في 7 أغسطس اعتصام وتظاهرة شارك فيهما الآلاف من المعلمين . نظمت النقابة في 4 سبتمبر اعتصامات كبيرة في عمران وصنعاء . لم يتم اتخاذ أي إجراءات جنائية بحق المشاركين في هذه المظاهرات؛

إلا أن وزارة التربية هددت بعض المدرسين بالخصم من رواتبهم ونقلهم إلى مدارس نائية . لم تتخذ وزارة التربية والتعليم أي إجراء ضد المعلمين بحلول نهاية العام .

أفادت تقارير عن قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتقديم طلب إلى النائب العام لحل نقابة بسبب وضعها كمنظمة غير مسجلة مع إدراكها بالمشاكل التي واجهتها نقابة المعلمين . ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فإن دور الوزارة هو مراقبة وإسداء النصح للنقابات .

نظمت نقابة مهندسي الطيران الأرضيين إضراباً خلال الفترة من 19 إلى 21 مايو، ثم علقت الإضراب بعد أن وافقت الخطوط الجوية اليمنية على مطالبهم بتبني إستراتيجية أجور جديدة وإعادة تعيين ثلاثة موظفين تم فصلهم سابقاً بدون إتباع إجراءات الفصل المقرر . لم تقم الخطوط الجوية اليمنية بتنفيذ هذين المطلبين بحلول نهاية العام .

ظلت نقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين غير فاعلة وبشكلٍ كبير طوال العام بالرغم من عدم وفاء الحكومة بتعهدها الذي قطعته في عام 2006 لزيادة الأجور .

ج) منع العمالة القسرية أو الجبرية

يحظر القانون العمالة القسرية أو الجبرية بما في ذلك عمالة الأطفال، حيث لم يرد أي تقارير حول حدوث ممارسات من هذا القبيل .

د) منع عمالة الأطفال والسن الأدنى للتوظيف

يحظر قانون حقوق الطفل عمالة الأطفال غير أن هذا الحظر لم يطبق بشكل فاعل .

السن الأدنى لتوظيف في القطاع الخاص هو 15 عام وفي القطاع العام 18 عام . يمكن للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 15 عام العمل موجب ترخيص خاص . ونادراً ما طلبت الحكومة هذه شروط، خاصة في الأرياف والمناطق النائية . لم تطبق الحكومة القوانين الخاصة بالتعليم الإلزامي (تسع سنوات) لخاص بالأطفال .

كانت عمالة الأطفال شائعة خاصة في المناطق الريفية . أفاد تقرير مشروع التعليم والخدمات الإجتماعية لمكافحة عمل الأطفال (أكسس ميد) لعام 2007 توظيف أطفال البلد وعلى نطاقٍ واسع في مجالي الزراعة وصيد الأسماك . كان يطلب من كثير من الأطفال العمل في مجال الزراعة كمصدر رزق نظراً لفقر أسرهم . عمل الأطفال في المتاجر وورش العمل حتى في المناطق الحضرية ، كما باعوا البضائع ، وتسولوا في الشوارع عمل كثير من

الأطفال في سن الدراسة بدلاً من الالتحاق بالمدارس خاصة في المناطق التي لا سـ ل فيها الوصول إلى المد سر .

وحدة عمالة الطفل في وزارة العمل هي مسئولة عن تنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بعمالة الأطفال ؛ غير أن افتقار هذه الوحدة للموارد قد عرقل تنفيذ هذه لقوانين .

قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجود أكثر من 500.000 طفل عامل في عـام 2006 تتروح أعمارهم مابين 6 أعوام و 14 عام ، كما قدرت الوزارة نسـبة الأطفـال العاملين بين (% إلى 15 % من مجموع القوة العامل . قـدر تقريـر مشـروع التعلـيم والخدمات الإجتماعية لمكافحة عمل الأطفال أكسس ميذ) لعام 2007 أن حوالي 2 % من الأطفال الذكور والذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 أعوام و 14 عاماً كانو ضـمن القـوة العاملة، مقارنة بوجود نسبة 8 % من الإناث من نفس الفئة العمريـة (0 – 4|). قـدر مشروع التعليم والخدمات الإجتماعية لمكافحة عمل الأطفال أكسس ميذ) أيضاً بـأن 3 % من الأطفال العاملين قد عملوا لدى عائلاتهم بما في ذلك المتـ ولين في الشوار) كما عمل 7 % من الأطفال العاملين خارج نطاق العائل . وذكرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الأطفال الذين يعملون خارج نطاق العائلة هم موظفون في مصانع صـغيرة ومحـلات تجاري . خلال العام قدرت وزارة العمل عدد الأطفال العاملين بنحو نصف مليون وهم بـين السادسة والرابعة عشرة من العمر وبأن نسبة الأطفال العاملين تشكل (% إلى 5 % مـن إجمالي ا ى الـ م . . كانت الحكومة شريكاً فاعلاً مع البرنامج الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية لمكافحة عمالة الأطفال . خلال العام قدم هذا البرنامج خدمات تعليمية وتدريب تقنـي ، استشارات وإعادة دمج الأطفال العاملين في المدارس .

هـ) ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى قرر للأجور . ينص قانون العمل على أجور متساوية للعمـال ومـوظفي الحكومة المدنيين . يحصل لعاد ون في القطاع الخاص وخاصة الفنيون الماهرون منهم على أجور أعلى بكثير من نظرائهم في الحكوم . لم يوفر متوسط الأجر اليومي مستوى معيشة كريمة لعامل وأسرت . لم يتلاءم معدل الأجور الأدنى للموظفين المدنيين الحكوميين خـلال هذا العام مع مستوى الفقر في البل .

يحدد القانون 48 ساعة كحدٍ أعلى ساعات العمل الأسبوعية بمعدل لا ؛ جـاوز 8 سـاعات ، مل في اليوم؛ ولكن عملت كثير من الورش والمحلات بمعـدل 0 12 سـاعة للنوبـة

الواحدة دون أن تخضع لأية إجراءات جزئية . بلغت ساعات عمل موظفي الحكومة 35 ساعة في الأسبوع أي بمعدل 7 ساعات يومياً من السبت وحتى الأربعاء .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسؤولة عن تنظيم ظروف الصحة والسلامة في أماكن العمل . ويتضمن قانون العمل التشريعات اللازمة لتنظيم الصحة في أماكن العمل . إلا أن تنفيذها كان ضعيفاً بل ومعدوماً وذلك بسبب حاجة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لبناء القدرات . يوجد في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قسماً للسلامة الفنية والذي يعتمد على لجان تقوم بتنفيذ تحقيقات أساسية ودورية حول أوضاع الصحة والسلامة في أماكن العمل . تعرض كثير من العمال بشكل مستمر لمواد صناعية سامة وأُصيبوا بأمراض تنفسية . قامت بعض الشركات الأجنبية والشركات المُصنعة الكبرى تطبق معايير الصحة والسلامة والبيئة بشكل أكثر مما طلبه الحكومة . يملك العمال حق تجنب ظروف العمل التي تشكل خطراً على حياتهم كما يحق لهم الطعن والاعتراض على فصلهم في المحكمة .